وزارة المالية
Ministry of Finance

2026
الميزانية العامة للدولة

دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م

ميزانية الانطلاق

فهرس
المحتويـــــات

01	المقدمة	04
02	كلمة الوزير	05
03	الملخص التنفيذي	12
04	التطورات الاقتصادية	14
05	النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م	22
06	أهم المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية المتحققة في عام 2025م	27
07	الأداء المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021- 2025م)	30
08	الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026- 2030م)	53
09	الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م	56
10	الخاتمة	93

"إننا نركز على ضرورة استثمار مواردنا بشكل أمثل، وتوجيه النفقات نحو القطاعات الحيوية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل الوطني، بما يتماشى مع أهداف رؤية عُمان 2040".

حضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

المقدمة

تُصدر وزارة المالية دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الاستدامة المالية، ورفع كفاءة إدارة المالية العامة، ودعم مستهدفات رؤية عُمان 2040؛ بما يضمن توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات الوطنية وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والاستدامة المالية.

تعلن وزارة المالية عن تفاصيل المرسوم السلطاني رقم (2026/2) بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م، والتي تمثل السنة الأولى من خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026 - 2030م).

يستعرض هذا الدليل النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م، وأهم المؤشرات والمنجزات المالية والاقتصادية المتحققة في عام 2025م، وأبرز منجزات الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م).

ويسلط الضوء على تفاصيل الإطار المالي للخطة الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م)، وتقديرات الإيرادات والإنفاق المعتمدة في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م، وأبرز المشاريع الاستثمارية والإنمائية المخطط إنجازها في هذا العام؛ بما يدعم تحقيق الاستدامة المالية، ويعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواصلة النمو.

وتأكيدًا على التزام وزارة المالية بمبادئ الشفافية والإفصاح، تحرص على إتاحة البيانات والمعلومات المالية للجمهور عبر موقعها الإلكتروني، من خلال نشر أدلة الميزانية والنشرات المالية الدورية، إلى جانب نشر المستجدات والمؤشرات المالية عبر حساباتها الرسمية في منصات التواصل الاجتماعي؛ بما يسهم في تعزيز الوعي المالي، ودعم التواصل المستمر مع المجتمع.

كلمـــة الوزير

يسرني أن أضع بين أيديكم دليل الميزانية العامة للدولة، الذي يأتي ليجسد التزامنا بنهج الشفافية والإفصاح، وتعزيز الوعي المالي والاقتصادي، وإتاحة المعلومات التي تمكّن مختلف فئات المجتمع من الاطلاع على ملامح السياسات المالية والتوجهات الحكومية.

لقد شهدت سلطنة عُمان خلال سنوات خطـة التنميـة الخمسية العاشرة (2021–2025م) والسنوات التي قبلها تحديات اقتصادية ومالية، إلا أن التعامل معها تم برؤية واضحة وإجراءات مدروسة، أسهمت في تعزيز كفاءة الإدارة المالية، ورفع مرونة السياسات المالية والنقدية، وقدرتها على امتصاص الصدمات والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

وعلى الرغم من تلك التحديات، فقد شهدت سلطنة عُمان تحسن في المؤشرات المالية والاقتصادية بتظافر الجهود التي بذلتها مؤسسات الدولة والشراكة المسؤولة مع القطاع الخاص إلى جانب دور المجتمع.

وفي بداية هذا العام يأتي صدور المرسومين السلطانيين الأول والثاني باعتماد خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026–2030م)، والميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م، بما ينسجم مع المتغيرات العالمية والأهداف الوطنية تحقيقًا لمستهدفات رؤية عُمان 2040، والتي تستهدف بناء اقتصاد متنوع وتنافسي مستدام، بثلاث قطاعات اقتصادية رئيسة خلال هذه الخطة وهي (قطاع الصناعات التحويلية، والقطاع السياحي، وقطاع الاقتصاد الرقمي).

وإذ ندرك أن المرحلة القادمة لا تخلو من التحديات، فإننا ننظر إلى المستقبل بتفاؤل وثقة، مستندين إلى ما تحقق من إصلاحات، وما تم بناؤه من أسس مالية واقتصادية أكثر صلابة، قادرة – بإذن الله – على مواصلة دعم مسيرة التنمية الشاملة وتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

نسأل الله تعالى التوفيق في خدمة هذا الوطن العزيز، في ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم – حفظه الله ورعاه –، وأن يكلل جهود الجميع بما فيه الخير والنماء والاستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سلطان بن سالم الحبسي
وزيـــر المـــــــاليـــــة

01

المصطلحات والمفاهيم

المصطلحـــات والمفاهيـــــــم

رؤية عُمان 2040

المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عُمان خلال الفترة من 2021-2040م.

خطة التنميـة الخمســيـــة الحادية عشرة

خطة عمل وطنية متوسطة المدى، متكاملة وشاملة تضعها الحكومة ليتم تنفيذها خلال خمس سنوات (2026-2030م) في إطار الرؤية الوطنية عُمان 2040، تسعى من خلالها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.

الميزانيـــــة العامة للدولة

برنامج مالي تُعده الحكومة سنويًا لتحقيق أهداف محددة؛ وفقًا لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتعرض فيها توقعات الحكومة لإيرادات ونفقات الدولة وتقديرات الفائض والعجز والاحتياجات التمويلية خلال السنة المالية.

الإيـــرادات	مجموع ما تحصله الحكومة من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية.
الإيـــرادات الجاريـــة	تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.
الإيـــرادات الضريبية	الإيرادات المحصلة من ضرائب الدخل على الشركات، والضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، والضرائب الجمركية.
الإيـــرادات غير الضريبية	توزيعات أرباح الاستثمارات الحكومية وفائض الهيئات العامة، وإيرادات خدمات مرافق الاتصالات والمطارات، ورسوم الخدمات الحكومية، والغرامات والجزاءات.
الإيـــرادات الرأسمالية	الإيرادات المتحققة من بيع الأراضي الحكومية، بالإضافة إلى إيرادات بيع المباني الحكومية، وغيرها.
الاستردادات الماليـــة	استردادات أقساط وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للهيئات والمؤسسات العامة وغيرها، داخل وخارج الدولة.
الإنفـــاق	كل ما يتم إنفاقه من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات.
النفقـــات الرأسمالية	النفقات العامة اللازمة لاقتناء الأصول الثابتة.
النفقـــات الجـــارية	النفقات العامة التي تتميز - بصفة أساسية - بطابع الدورية أو التكرار.
النفقـــات الإنمائية	النفقات العامة اللازمة لإنشاء وإقامة المشروعات الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية.
فائـــض الميزانية	الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث فائض في الميزانية عندما يكون حجم الإيرادات أعلى من حجم الإنفاق.

عجز الميزانية

الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث العجز عندما يكون حجم الإنفاق أعلى من حجم الإيرادات.

خطة الاقتراض

خطة سنوية تهدف إلى إدارة الدين العام والمخاطر المرتبطة به، وتشمل أهم الوسائل التمويلية لتغطية العجز المتوقع في الميزانية.

الدين العام

الأموال التي تقترضها الحكومة وفقًا لأدوات الدين المختلفة مثل:

السندات

أوراق مالية ذات قيمة محددة، تستخدم من قبل الحكومة للاقتراض من قبل المستثمرين مقابل معدل فائدة.

الصكوك

أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتكون مرتبطة بأصول يحصل من خلالها المستثمر على نسبة مئوية من الأرباح خلال مدة معينة.

أذونات الخزينة

أدوات مالية تستخدمها الحكومة لأغراض الاقتراض قصير الأجل.

التصنيف الائتماني

تقييم تجريه بعض الوكالات الائتمانية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة أو المؤسسة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة أو المؤسسة بناء على بياناتها المالية وقدرتها على تسديد ديونها في الماضي، إلى جانب التوقعات المستقبلية لملاءتها المالية.

الحساب الختامي

النتائج والأهداف المحققة في تنفيذ الميزانية العامة تشمل بيان الإيرادات والنفقات الفعلية عن السنة المالية المنصرمة والمراكز المالية للوحدات الحكومية.

الاستدامة المالية

قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى المتوسط والطويل، وتوفير كافة المتطلبات والموارد من خلال تنويع الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق والسيطرة على عجز الميزانية والحفاظ على مستويات مديونية مقبولة.

الحيز المالي

المساحة المتوفرة لدى الدولة لزيادة الإنفاق، أو مواجهة أية متطلبات إضافية عند انخفاض الإيرادات العامة لأية تقلبات في الاقتصاد أو تطبيق سياسات مالية محددة، ويحتسب الحيز المالي بالاحتياطيات المالية، والقدرة على الاقتراض لتمويل المتطلبات الإضافية.

المركز المالي للدولـــة	بيان عن الوضع المالي للدولة يوضح موقف الأداء المالي للميزانية العامة للدولة، والتدفقات النقدية، ورصيد الدين العام، وموقف الاحتياطيات الحكومية.
الميـــزان التجـــاري	الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة محددة، وكلما ارتفعت قيمته عن الصفر دل ذلك على أن الصادرات أكثر من الواردات.
الاستثمـــــار الأجنبي المباشر	استثمار يعكس علاقة طويلة الأمد، واهتمام دائم لكيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر، وتطبق نسبة (10٪) أو أكثر في ملكية الحقوق حتى يمكن وصف الاستثمار على أنه استثمار أجنبي مباشر.
التضخـــم	مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات، التي تدخل ضمن سلسلة الإنفاق الاستهلاكي للأسر في فترة زمنية تسمى فترة المقارنة منسوبًا إلى فترة أخرى تسمى فترة الأساس.
ضريبة القيمة المضافـــة	ضريبة غير مباشرة على السلع والخدمات، وتُفرض على القيمة المضافة للعمليات التجارية، أي الفرق بين الثمن النهائي للسلعة أو الخدمة وتكلفة مدخلات المواد والخدمات الداخلية.
الضريبـــة الانتقائية	الضريبة التي تفرض بنسب متفاوتة على السلع ذات الأضرار على الصحة العامة أو البيئة.
مشاريع التحول الاقتصادي	هي المشاريع ذات العائد الاقتصادي والتي تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والمشاريع التي تهدف إلى رفع مساهمة القطاعات المستهدفة في برامج التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى المخصصات والحوافز والتسهيلات المقدمة من الحكومة للمستثمرين؛ بهدف تشجيعهم على إقامة مشاريع جديدة أو توسعة مشاريع قائمة، بالإضافة إلى الحوافز المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تنفيذها للمشاريع الحكومية.
الحمائيـة التجاريـة	سياسة اقتصادية تهدف لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.

الملخص التنفيذي

يضم دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م في صفحاته ملخص التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، والنتائج الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2025م، بجانب تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2026م.

بشأن التطورات الاقتصادية العالمية، توقع صندوق النقد الدولي في تقريره "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في أكتوبر 2025م أن يتباطأ النمو العالمي عند (3.2%) و (3.1%) خلال عامي 2025م و2026م، ومن جانب آخر، توقع الصندوق انخفاض معدلات التضخم العالمية تدريجيًا من (4.2%) في عام 2025م إلى (3.7%) في عام 2026م. وفيما يتعلق بأسعار النفط العالمية توقع الصندوق انخفاض متوسط أسعار النفط العالمية من (68.9) دولار أمريكي للبرميل في عام 2025م إلى نحو (65.8) دولار أمريكي للبرميل في عام 2026م.

وبحسب بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025م بنسبة (2.2%). في حين سجل الميزان التجاري فائضًا ماليًا بنحو (4,690) مليون ريال عُماني بنهاية أكتوبر 2025م، وبلغ متوسط معدل التضخم المحلي من يناير حتى نوفمبر 2025م نحو (0.9%).

ووفقا للنتائج الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2025م، سجلت الميزانية عجزًا ماليًا بنحو (480) مليون ريال عُماني، مقارنةً بالعجز المقدر في الميزانية العامة للدولة بنحو (620) مليون ريال عُماني. وارتفعت الإيرادات العامة بنسبة (5%)، وارتفع الإنفاق العام بنسبة (4%) مقارنة بالمعتمد في الميزانية.

ومن منطلق أهداف الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، قُدرت الإيرادات العامة للدولة بنحو (11,447) مليون ريال عُماني وذلك باحتساب متوسط سعر النفط بـ (60) دولار أمريكي للبرميل. في حين، قُدر الإنفاق العام بنحو (11,977) مليون ريال عُماني.

وعليه قدرت الميزانية العامة للدولة لعام 2026م العجز بنحو (530) مليون ريال عُماني، منخفضًا بنسبة (14.5%) عما هو معتمد في ميزانية عام 2025م، والذي يشكل ما نسبته (4.6%) من إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

ومن المخطط تمويل العجز في حال استقرار متوسط سعر النفط عند (60) دولار أمريكي للبرميل عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي بصافي اقتراض يبلغ نحو (130) مليون ريال عُماني، والسحب من الاحتياطيات بنحو (400) مليون ريال عُماني.

02

التطـــــورات الاقتصاديـــة

التطورات الاقتصادية

1. الاقتصاد العالمي

نمو الاقتصاد العالمي

توقع صندوق النقد في تقريره "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في أكتوبر 2025م، بأن تنخفض نسبة نمو الناتج العالمي انخفاضًا طفيفًا في عام 2025م لتصل إلى (3.2%)، مقارنة بنسبة نموه في عام 2024م التي بلغت نحو (3.3%)؛ **ويُعزى تراجع نمو الناتج العالمي إلى عدة عوامل، أبرزها:**

1. ارتفاع درجات عدم اليقين في السياسات الاقتصادية؛ نتيجة تغيّر السياسات التجارية وارتفاع مستوى التوترات بين الاقتصادات الكبرى.

2. تصاعد الحمائية التجارية وفرض الرسوم الجمركية؛ مما أثّر على حركة التجارة الدولية، والاستثمارات الأجنبية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.

3. تراجع العوامل المؤقتة التي دعمت النمو في بداية عام 2025م، مثل التوسع في التجارة قبل تطبيق الرسوم (front-loading).

4. تباطؤ أسواق العمل في بعض الاقتصادات الكبرى، وانخفاض تدفقات الهجرة التي كانت تساهم سابقًا في دعم النمو المحتمل.

5. ضعف الثقة لدى المستهلكين والشركات؛ مما أدى إلى تراجع الاستهلاك والاستثمار.

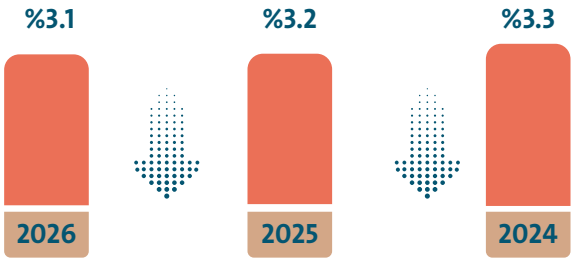

نمو الاقتصاد العالمي

المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2025م)

أسعار النفط العالمية

تشير توقعات صندوق النقد الدولي في تقريره "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في أكتوبر 2025م إلى انخفاض متوسط أسعار النفط العالمية في عام 2025م ليصل إلى حوالي (68.9) دولارًا أمريكيًا للبرميل؛ ويعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل رئيسة، أبرزها تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط، إذ يتوقع الصندوق نموًا ضعيفًا للاستهلاك العالمي؛ نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي، كما تُسهم الزيادة المتوقعة في المعروض النفطي من دول أوبك بلس ومن المنتجين خارج المنظمة في تعزيز الضغوط النزولية على الأسعار. إضافة إلى ذلك، تشير توقعات التقرير إلى أن البيئة الاقتصادية العالمية المتأثرة بالرسوم الجمركية والسياسات التجارية المتشددة قد تسهم في مزيد من التباطؤ في الطلب، مما يدفع الأسعار إلى مستويات أقل خلال الأعوام المقبلة.

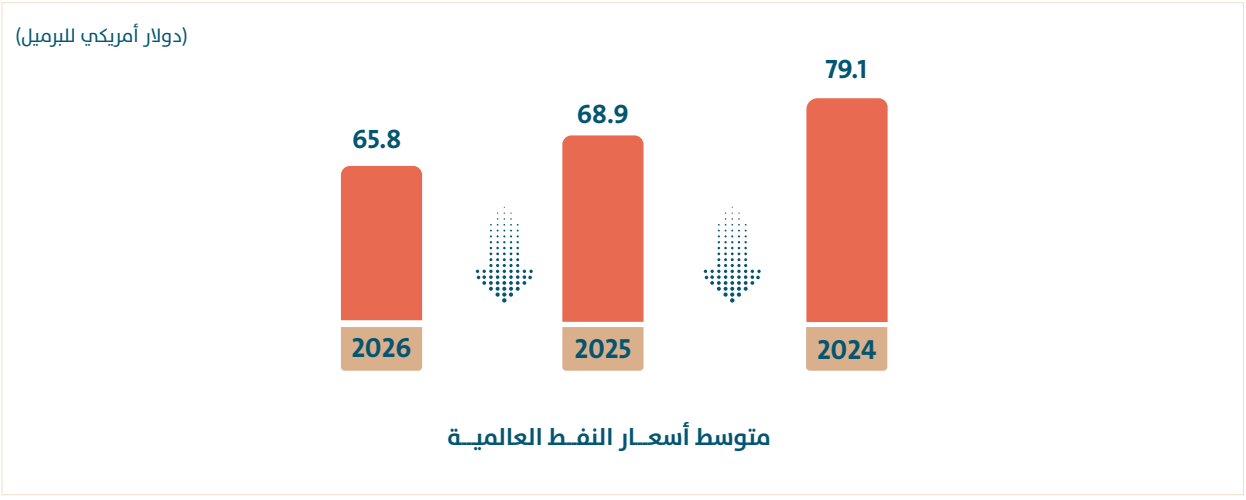

المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2025م)

معدل التضخم العالمي

أشار صندوق النقد الدولي في تقريره "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في أكتوبر 2025م إلى توقع انخفاض معدل التضخم العالمي من (4.2%) في 2025م إلى (3.7%) في 2026م. إذ تتمتع الاقتصادات المتقدمة بقدرة عالية على الحد من آثار التضخم بسبب قوة واستقلالية سياساتها النقدية، بجانب تراجع نمو الأجور، ومرونة سوق العمل، وتحسن سلاسل الإمداد.

أما بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية على الرغم من وجود المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملة، وارتفاع الديون، واعتمادها الكبير على استيراد أو تصدير الغذاء والطاقة، إلا أن قدرتها على الحد من آثار التضخم قد تحسنت بسبب تحسن الأطر النقدية والسياسات المالية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الغذاء والطاقة.

2. الاقتصاد المحلي

نمو الاقتصاد المحلي

أشارت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في تقريرها الصادر في ديسمبر 2025م، إلى ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025م بنسبة (2.2%)، مسجلًا نحو (28,693) مليون ريال عُماني مقارنة بـ(28,077) مليون ريال عُماني بنهاية الربع المماثل من عام 2024م؛ ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنهاية الربع الثالث من عام 2025م بنسبة (3.4%) مسجلة نحو (21,045) مليون ريال عُماني مقارنة بـ(20,356) مليون ريال عُماني بنهاية الفترة ذاتها من عام 2024م.

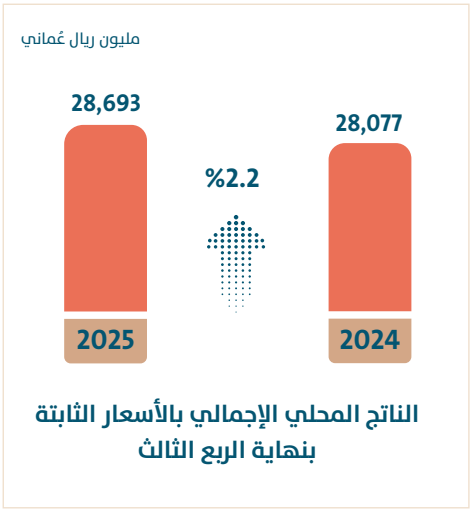

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الثالث

وفيما يتعلق بالأنشطة النفطية، سجلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة نمو طفيفًا بنسبة (0.3%)، لتبلغ نحو (8,946) مليون ريال عُماني مقارنة بـ(8,917) مليون ريال عُماني بنهاية الربع ذاته من عام 2024م.

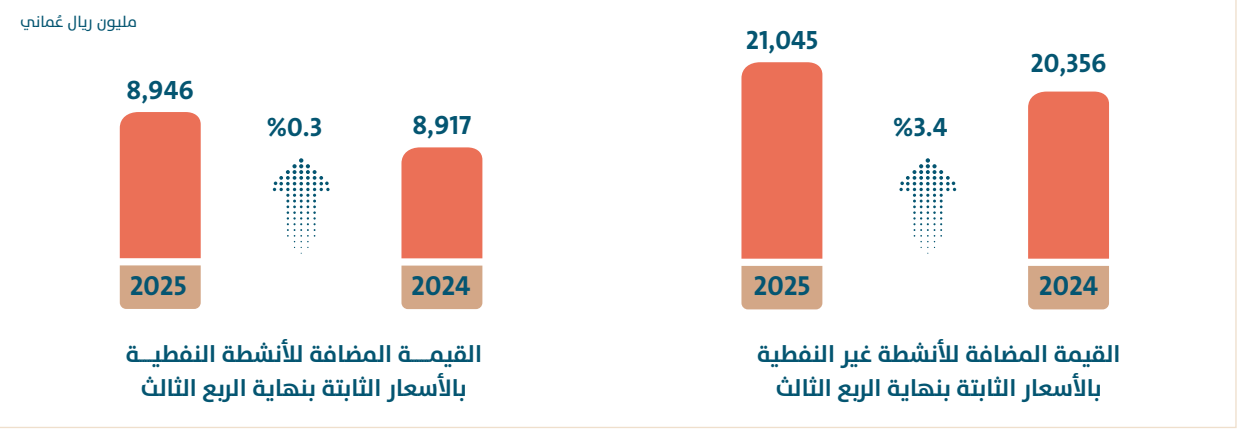

القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الثالث

القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الثالث

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

في المقابل، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025م بنسبة (1.5%)، مسجلًا نحو (31,071) مليون ريال عُماني مقارنة بـ(30,621) مليون ريال عُماني بنهاية الربع المماثل من عام 2024م؛ ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنهاية الربع الثالث من عام 2025م بنسبة (3.5%) مسجلة نحو (21,409) مليون ريال عُماني، مقارنة بـ(20,677) مليون ريال عُماني بنهاية الفترة ذاتها من عام 2024م.

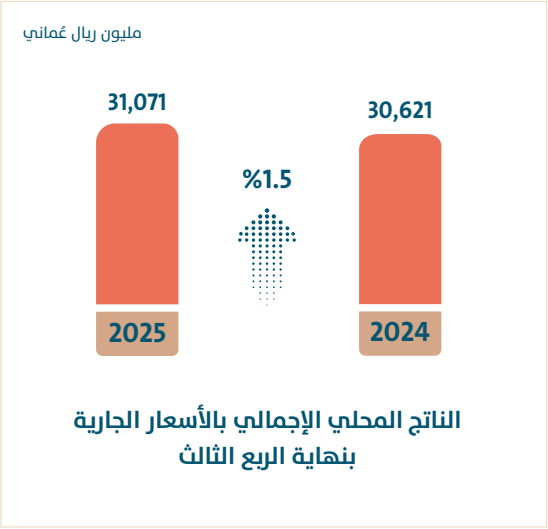

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث

في المقابل، انخفضت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الجارية بنسبة (2.2%) مسجلة نحو (10,645) مليون ريال عُماني، مقارنة بـ(10,881) مليون ريال عُماني بنهاية الربع ذاته من عام 2024م؛ نتيجة انخفاض إيرادات النفط خلال الفترة.

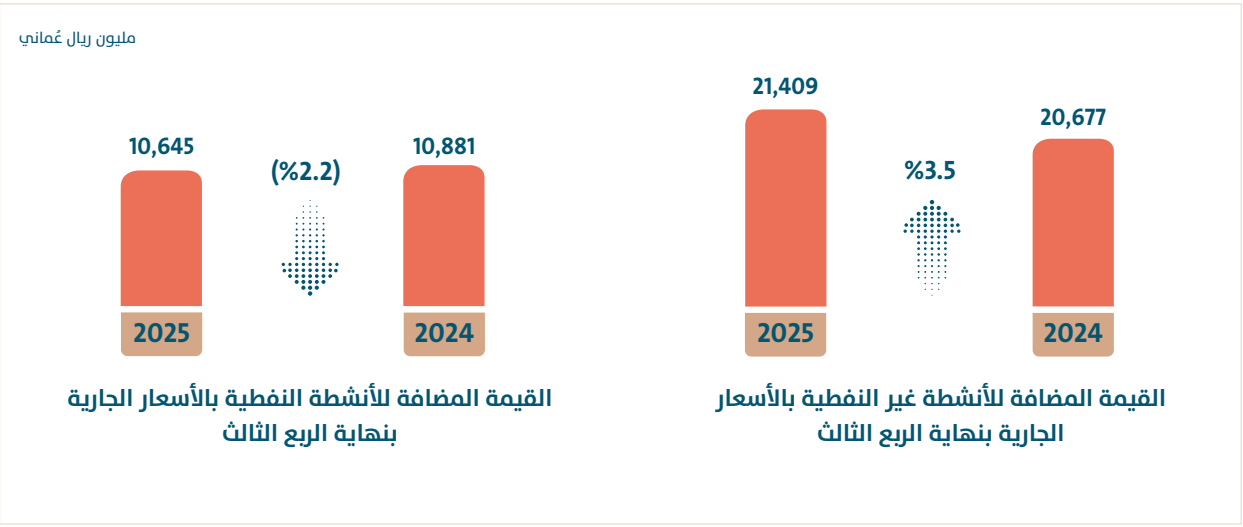

القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث

القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

التضخم

أشارت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الصادرة في ديسمبر 2025م إلى أن متوسط معدل التضخم في سلطنة عُمان بلغ نحو (0.9%) حتى نوفمبر 2025م.

التجارة الخارجية (الميزان التجاري)

سجّل الميزان التجاري لسلطنة عُمان فائضًا بنهاية أكتوبر 2025م بنحو (4,690) مليون ريال عُماني، وذلك بعد أن بلغت الصادرات السلعية نحو (19,359) مليون ريال عُماني، منخفضةً بنسبة (8%) مقارنةً بتسجيل (21,048) مليون ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام 2024م؛ ويعزى هذا التراجع بشكل رئيس إلى انخفاض الصادرات النفطية وما يرتبط بها من منتجات.

في المقابل، بلغت الواردات السلعية نحو (14,669) مليون ريال عُماني، مرتفعةً بنسبة (6.8%) مقارنةً بنحو (13,741) مليون ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام 2024م، مدفوعة بزيادة الواردات غير النفطية كواردات المعادن والآلات والمعدات الكهربائية ومعدات النقل.

وبالتالي، ورغم انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، ظل الميزان التجاري يسجل فائضًا نتيجة بقاء قيمة الصادرات أعلى من الواردات.

بورصة مسقط

شهدت بورصة مسقط وحتى 25 ديسمبر 2025م أداءً متميزًا يعكس قوة الاقتصاد الوطني ونجاح البرامج الحكومية الرامية إلى تعزيز كفاءة السوق وجاذبيته الاستثمارية. فقد ارتفعت القيمة السوقية للسوق إلى نحو (32.216) مليار ريال عُماني، بنمو تجاوز (59%) منذ عام 2020م مدفوعة بمبادرات حكومية لتعزيز سوق رأس المال، وتبني مبادرات أسهمت في تعزيز السيولة وثقة المستثمرين المحليين والدوليين، من بينها إطلاق برنامج تطوير سوق رأس المال، وتدشين سوق الشركات الواعدة، وتحسين البيئة التشريعية؛ التي أسهمت بدورها في دعم مرونة بورصة مسقط لاستيعاب المزيد من الشركات وإتاحة الفرص المتنوعة للمستثمرين.

وشهدت البورصة نموًا كبيرًا في نشاط التداول، إذ سجلت قيمة التداولات وحتى 25 ديسمبر 2025م ما يزيد عن (4.916) مليار ريال عُماني بارتفاع نسبته (1013%) عن عام 2020م إلى جانب تسجيل أعلى متوسط تداول يومي وصل إلى أكثر من (20) مليون ريال عُماني خلال 2025م؛ مما يعكس توسع قاعدة المستثمرين، وفاعلية نشاط صانعي السوق ومزودي السيولة.

أما على مستوى أداء المؤشر العام، فقد تجاوز مؤشر بورصة مسقط خلال 2025م عددًا من المستويات المفصلية، أبرزها تخطى مستوى (5,000) نقطة للمرة الأولى منذ ثمان سنوات، حيث أغلق عند مستوى (5,956) نقطة بنهاية 25 ديسمبر 2025م، ليصبح بذلك أفضل مؤشرات أسواق الخليج أداءً، والرابع عالميًا من حيث وتيرة التحسن؛ ويُعزى تحسن الأداء إلى البيئة الاقتصادية المستقرة والسياسات المالية المرنة التي تنتهجها حكومة سلطنة عُمان لرفع وتعزيز ثقة المستثمرين بآفاق الاقتصاد العُماني على المدى المتوسط والطويل.

كما شهدت بورصة مسقط خلال الفترة (2020–2025م) مرحلة تحول مؤسسي متسارع، تم خلالها تنفيذ مجموعة من المبادرات الإستراتيجية التي هدفت إلى تعزيز كفاءة السوق، ورفع جاذبيته الاستثمارية، ومواءمته مع أفضل الممارسات الدولية.

التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان

واصلت الحكومة جهودها خلال عام 2025م في تنفيذ سياساتها المالية والاقتصادية الهادفة إلى ترسيخ الاستدامة وتعزيز متانة المركز المالي للدولة. وقد انعكست هذه الجهود إيجابًا على التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، حيث رفعت وكالات التصنيف الائتماني الثلاث تصنيف سلطنة عُمان إلى الجدارة الاستثمارية، مما أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وجاذبية السلطنة كوجهة للاستثمار.

إذ رفعت **وكالة فيتش** للتصنيف الائتماني في تقريرها الصادر في ديسمبر 2025م التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من **"BB+" إلى مستوى الجدارة الاستثمارية عند "BBB-" مع نظرة مستقبلية مستقرة؛** نتيجة التحسن المستمر في مؤشرات المالية العامة للدولة، والمركز المالي الخارجي، وتزايد ثقة الوكالة في قدرة سلطنة عُمان على مواصلة الالتزام بسياسات مالية حصيفة تمكنها من التعامل مع تقلب أسعار النفط، والحفاظ على عجز معتدل في الميزانية العامة للدولة ومستويات مستقرة للدين العام.

وقد أكدت **وكالة ستاندرد آند بورز** التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان عند **الجدارة الاستثمارية "BBB-" مع نظرة مستقبلية "مستقرة"** بحسب التقريرين التي أصدرتهما الوكالة في أبريل وسبتمبر 2025م. وقد أشارت الوكالة إلى استمرار جهود ضبط الأوضاع المالية وتعزيز مرونة المركز المالي إلى جانب جهود الحكومة تجاه إدارة الدين العام وحوكمة الشركات الحكومية. وأوضحت الوكالة إلى أن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان قد يشهد مزيدًا من التحسن خلال العامين القادمين إذا استمرت الحكومة في تطوير مؤشرات المالية العامة وأسواق رأس المال المحلية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية بما يدعم تعزيز النمو المستدام وقدرة البلاد على جذب المزيد من الاستثمارات.

ورفعت **وكالة موديز** التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان **من "Ba1" إلى درجة الجدارة الاستثمارية "Baa3" مع نظرة مستقبلية "مستقرة"**، وقد جاء ذلك نتيجة تحسن مؤشرات الدين العام وقوة المركز المالي وكفاءة الإدارة المالية. وأشارت الوكالة في تقريرها الصادر في شهر يوليو من عام 2025م إلى أن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان قد يشهد مزيدًا من التحسن وفقًا لاستمرار جهود الحكومة في تعزيز قدرتها على تحمل الصدمات الناتجة عن تذبذب أسعار النفط، وتنويع الإيرادات من خلال تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى تقليص العجز الأولي غير النفطي.

ويوضح البيان التالي تطور التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان الذي أصدرته مؤسسات التصنيف الدولية خلال الفترة (2020م - 2025م):

مؤسسة التصنيف	2020م	2021م	2022م	2023م	2024م	2025م
موديز	Ba3	Ba3	Ba3	Ba1	Ba1	Baa3*
ستاندرد آند بورز	B+	B+	BB	BB+	BBB-*	BBB-*
فيتش	BB-	BB-	BB	BB+	BB+	BBB-*

*درجة الجدارة الاستثمارية

03

النتائج الأوليـة للميزانية العامــة للـدولة للسـنة المالية 2025م

النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م

تمكنت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م من تحقيق مستهدفات الميزانية المعتمدة في بداية العام التي اعتمدت إيرادات عامة بنحو (11,180) مليون ريال عُماني، وإنفاق عام بنحو (11,800) مليون ريال عُماني، بجانب المحافظة على العجز بما لا يزيد عن (620) مليون ريال عُماني؛ وتشير النتائج الأولية لأداء الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (5%)؛ نتيجة لارتفاع متوسط سعر النفط المحقق بنحو (10) دولارات أمريكية عن المعتمد، وارتفاع في الإنفاق العام بنسبة (4%)؛ نتيجة لزيادة الإنفاق الإنمائي من أجل تسريع وتيرة العمل في المشاريع الإنمائية الجاري تنفيذها، ومن جانب آخر، انخفض العجز المحقق عن المعتمد في الميزانية بنسبة (23%) ليبلغ نحو (480) مليون ريال عُماني.

يوضح البيان التالي النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2025م:

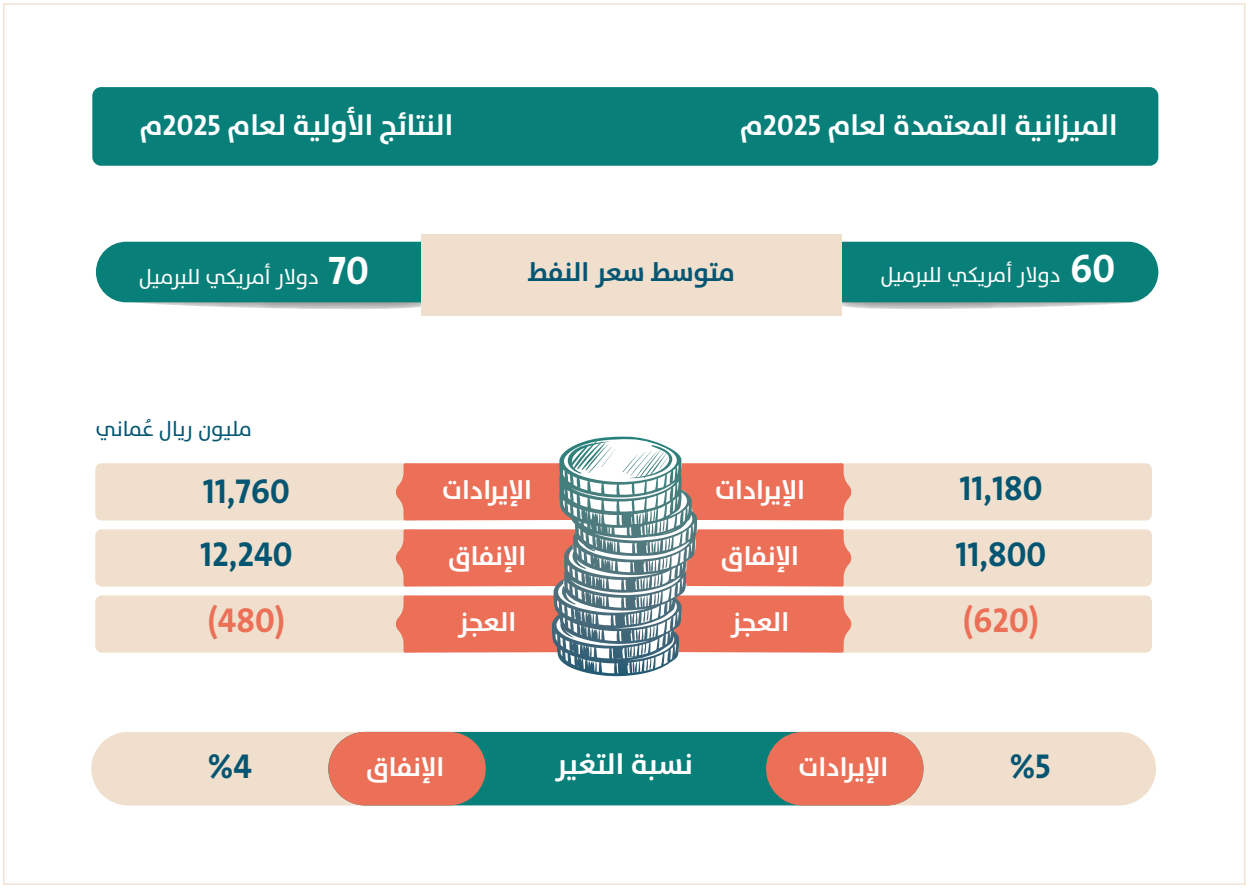

أولًا: الإيرادات العامة

تشير النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2025م إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (5%) لتبلغ نحو (11,760) مليون ريال عُماني، مقارنةً بالإيرادات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م بنحو (11,180) مليون ريال عُماني؛ **ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى:**

- **ارتفاع صافي إيرادات النفط بنسبة (10%)**، مسجلًا نحو (6,403) مليون ريال عُماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية بنحو (5,830) مليون ريال عُماني.
- **ارتفاع صافي إيرادات الغاز بنسبة (0.4%)**، مسجلًا نحو (1,784) مليون ريال عُماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية بنحو (1,777) مليون ريال عُماني.

ثانيًا: الإنفاق العام

تشير النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2025م إلى ارتفاع إجمالي الإنفاق العام بنسبة (4%)، مسجلًا نحو (12,240) مليون ريال عُماني مقارنةً بالمعتمد في الميزانية العامة للدولة بنحو (11,800) مليون ريال عُماني؛ **ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى:**

- **ارتفاع المصروفات الإنمائية بنحو (260) مليون ريال عُماني** مسجلة نحو (1,160) مليون ريال عُماني؛ نتيجة لزيادة الإنفاق الإنمائي من أجل تسريع وتيرة العمل في المشاريع الإنمائية الجاري تنفيذها. وبإضافة المشاريع ذات الأثر التنموي من المتوقع أن تبلغ المصروفات الاستثمارية نحو (1,400) مليون ريال عُماني.
- **ارتفاع إجمالي المساهمات والنفقات الأخرى بنسبة (6%)**، لتصل إلى نحو (2,475) مليون ريال عُماني، مقارنة بالمعتمد في الميزانية والبالغ نحو (2,345) مليون ريال عُماني؛ نتيجة لتعزيز مخصصات دعم المنتجات النفطية بنحو (55) مليون ريال عُماني ليبلغ نحو (90) مليون ريال عُماني، وتعزيز دعم قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي بنحو (65) مليون ريال عُماني ليبلغ الإجمالي نحو (779) مليون ريال عُماني.
- **تعزيز الإنفاق الاجتماعي وتحفيز النمو الاقتصادي** من خلال تعزيز مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية للمنتفعين من أسر الضمان الاجتماعي والأسر المعسرة والدخل المحدود بنحو (51) مليون ريال عُماني، وإعفاء عدد (861) من قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بنك التنمية وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من (26) مليون ريال عُماني حتى نهاية 2025م.

ثالثًا: العجز

تشير النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2025م إلى تسجيل عجز مالي بنحو (480) مليون ريال عُماني، مقارنة بالعجز المقدر في الميزانية العامة للدولة بنحو (620) مليون ريال عُماني منخفضًا بنحو (23%)؛ ويعزى ذلك إلى تحسن في أسعار النفط، وتم تغطية هذا العجز من خلال الاقتراض والسحب من الاحتياطيات.

الدين العام وأداء خطة الاقتراض لعام 2025م

حقّقت وزارة المالية في عام 2025م نتائج بارزة في إدارة الدين العام، مستندةً إلى سياسات اقتراض منضبطة وإجراءات فعّالة لإدارة الالتزامات، وعلى الرغم من العجز المتوقع في الميزانية فقد نجحت الوزارة في الحفاظ على إجمالي الدين العام عند مستويات معتدلة وقابلة للاستدامة؛ إذ من المتوقع أن يصل الدين العام بنهاية عام 2025م نحو (14.6) مليار ريال عُماني، مع تلبية جميع الاحتياجات التمويلية وتنفيذ عمليات إدارة الالتزامات دون زيادة في إجمالي الدين.

وفيما يلي أهم ما تم إنجازه في إدارة الالتزامات المالية خلال العام:

سداد سندات أوروبية مستحقة بقيمة (348) مليون ريال عُماني في فبراير 2025م باستخدام جزء من الاحتياطيات دون اللجوء لإعادة تمويلها؛ مما أسهم في خفض رصيد الدين الخارجي.

الحصول على قرض مجمّع بنحو (385) مليون ريال عُماني في يوليو 2025م لمدة (5) سنوات وبهامش تنافسي؛ نتيجة تحسن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، وذلك لإعادة تمويل جزء من الصكوك الدولية المستحقة في الربع الرابع من عام 2025م.

العودة إلى أسواق رأس المال الدولية بشروط تمويلية تنافسية، عبر إصدار صكوك دولية في أكتوبر 2025م بقيمة نحو (385) مليون ريال عُماني لمدة (7.5) سنوات وبسعر فائدة أساسي (4.525%) وبفارق (60) نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأمريكية، وهو الأدنى في تاريخ الإصدارات السيادية الدولية لسلطنة عُمان. وقد خُصص جزء من هذا الإصدار لسداد صكوك دولية مستحقة بقيمة (577) مليون ريال عُماني في أكتوبر 2025م.

تنفيذ عملية إعادة شراء للسندات الدولية بقيمة (117) مليون ريال عُماني ضمن إطار إستراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل؛ مما أسهم في خفض مخاطر إعادة التمويل من خلال الإدارة الاستباقية للالتزامات، إلى جانب خفض خدمة الدين.

سداد سندات التنمية الحكومية بقيمة (550) مليون ريال عُماني؛ وفقًا للالتزامات المستحقة للسداد خلال عام 2025م.

سداد الصكوك السيادية المحلية بقيمة (208) مليون ريال عُماني؛ وفقًا للالتزامات المستحقة للسداد خلال عام 2025م.

العمل على إعادة تمويل الاستحقاقات المحلية ضمن خطة تطوير سوق الدين المحلي، وضمن خطة التمويل المعتمدة، من خلال:

إصدار (7) إصدارات من سندات التنمية الحكومية بقيمة (582.7) مليون ريال عُماني وبعوائد تنافسية تراوحت بين (4.1%) و(4.75%) وآجال مختلفة تراوحت بين 3 إلى 7 سنوات.

إصدار إصدارين من الصكوك السيادية المحلية بقيمة (300) مليون ريال عُماني وبعوائد تراوحت بين (4.15%) و(4.65%) ولأجل (7) سنوات.

04

أهـــم المؤشـــرات المالية والنقديـــة المتحققة في عـام 2025م

أهم المؤشرات المالية والنقدية المتحققة في عام 2025م

المؤشرات المالية

- انخفاض العجز السنوي بنسبة (23%) من (620) مليون ريال عُماني حسب المعتمد في ميزانية عام 2025م إلى (480) مليون ريال عُماني حسب النتائج الأولية لميزانية عام 2025م.

- تعزيز الإنفاق العام لتغطية المصروفات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية بنحو (307) مليون ريال عُماني؛ وبذلك بلغ الإنفاق العام بنهاية عام 2025م نحو (12,240) مليون ريال عُماني، مرتفعًا بنسبة (4%) عن المعتمد بداية العام.

- رفع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من قبل جميع الوكالات إلى مستوى الجدارة الاستثمارية نتيجة التحسن المستمر في مؤشرات المالية العامة للدولة، والمركز المالي الخارجي.

المؤشرات النقدية

- نمو إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنسبة (4.7%) لتصل إلى (33.1) مليار ريال عُماني بنهاية سبتمبر 2025م.

- ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من البنوك التجارية بنسبة (8%) ليصل إلى (34.5) مليار ريال عُماني بنهاية سبتمبر 2025م.

الجهود الحكومية لدعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. دعم مبادرات تشغيل الباحثين عن عمل

تم توجيه نحو (100) مليون ريال عُماني من المصروفات الإنمائية لعام 2025م لدعم مبادرات تشغيل الباحثين عن عمل في القطاع الخاص، متضمنةً المبالغ المحصلة من تحويل نسبة (1.2%) من قيمة عقود المشتريات الحكومية والشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني، ومشتريات قطاع النفط والغاز.

2. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تم إسناد (736) مناقصة عن طريق نظام المناقصات الإلكترونية (إسناد) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال النصف الأول من عام 2025م بنسبة (55%) من إجمالي المناقصات المسندة.
- إعفاء عدد (861) من قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بنك التنمية وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من (26) مليون ريال عُماني حتى نهاية 2025م.
- بلغ إجمالي قروض محفظة هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2025م نحو (501) قرض حتى نهاية أكتوبر 2025م بقيمة إجمالية تزيد عن (43) مليون ريال عُماني.

3. المشتريات الحكومية

- حققت هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي في النصف الأول من عام 2025م نتائج إيجابية في مجال المشتريات الحكومية، إذ سجلت وفورات مالية إضافية قدرت بأكثر من (7) مليون ريال عُماني. وجاءت الوفورات الأكبر في مجال تقنية المعلومات والاتصالات بلغت أكثر من (6) مليون ريال عُماني من خلال تطبيق سياسة الشراء الموحد، وتوزعت باقي الوفورات على مشتريات إدارة المرافق، والمركبات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك تم ترشيق الدورة المستندية للمشتريات بنسبة (70%) وأسفرت عن توحيد الإجراءات، وأتمتة البيانات، ورفع مستوى الحوكمة من خلال تحديد المسؤوليات بدقة، وتعزيز الشفافية في كل مراحل التنفيذ.

05

الأداء المالـــي لخطـــة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م)

الأداء المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م)

على الرغم من التحديات المحلية والعالمية التي واجهتها خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 – 2025م) مثل الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وتداعيات جائحة (كوفيد-19)، وارتفاع حجم وخدمة الدين العام، إلا أن الإجراءات الحكومية المتخذة كالتنويع الاقتصادي وزياد الإيرادات غير النفطية وتحسين حوكمة الشركات وتعظيم عوائد الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص؛ انعكست بشكل إيجابي على أداء المالية العامة للدولة وتحسين المؤشرات المالية والاقتصادية.

في عام 2022م تحقق أول فائض مالي في الميزانية العامة للدولة منذ عام 2013م بنحو (1,144) مليون ريال عُماني مقارنة بعجز معتمد في الإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة بنحو (1,660) مليون ريال عُماني تبعتها فوائض مالية مسجلة خلال الأعوام 2023م و2024م بنحو (936) و (540) مليون ريال عُماني على التوالي. وتم توجيه الفوائض نحو تعزيز الإنفاق الاجتماعي، وتحفيز النمو الاقتصادي، بجانب إدارة الالتزامات المالية وخفض الدين العام.

ونتيجة لهذه الإجراءات؛ استعادت سلطنة عُمان في عام 2024م جدارتها الائتمانية كبيئة جاذبة للاستثمار لأول مرة بعد سبع سنوات من قبل وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز؛ مما عزز قدرة الاقتصاد العُماني على الوصول إلى أسواق التمويل بشروط ميسرة، وعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين، وخلال هذا العام حصلت سلطنة عُمان على تصنيف الجدارة الاستثمارية من جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسة.

وفي عام 2025م سجلت النتائج الأولية للميزانية عجزًا بنحو (480) مليون ريال عُماني؛ ويعزى ذلك لارتفاع الإنفاق الإنمائي الهادف إلى تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الإنمائية، وعلى الرغم من ارتفاع العجز إلا أنه شكل حسب النتائج الأولية نحو (1.3%) من الناتج المحلي الإجمالي في حين يتوقع أن يصل النمو الاقتصادي حتى نهاية عام 2025م نحو (2.2%) وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد على المواءمة بين ارتفاع الإنفاق والاستقرار المالي.

الجدير بالذكر أن زيادة الإنفاق على المشاريع التنموية في هذه المرحلة يعد استثمارًا إضافيًا في البنية التحتية والقطاعات الحيوية الأساسية التي ستعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، إذ يدعم نمو نشاط القطاع الخاص وجلب الاستثمارات وتوطين الصناعات، مما يعزز قدرة الدولة على تحقيق النمو المستدام وتحقيق الاستقرار المالي على المدى المتوسط والطويل.

يقارن الجدول أدناه بين الإطار المالي المعتمد لخطة التنمية الخمسية العاشرة والأداء المالي الفعلي:

مليون ريال عُماني

البيان	2021م		2022م		2023م		2024م		2025م	
	معتمد في الخطة	الفعلي	معتمد في الخطة	الفعلي	معتمد في الخطة	الفعلي	معتمد في الخطة	الفعلي	معتمد في الخطة	النتائج الأولية
الإيرادات	8,640	11,195	9,490	14,473	10,815	12,542	11,315	12,781	11,500	11,760
الإنفاق	10,880	12,418	11,150	13,329	11,420	11,606	11,480	12,241	11,435	12,240
(العجز)/الفائض	(2,240)	(1,223)	(1,660)	1,144	(605)	936	(165)	540	65	(480)

يقارن الشكل أدناه بين إجمالي اعتمادات الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة وإجمالي الأداء المالي الفعلي لسنوات الخطة:

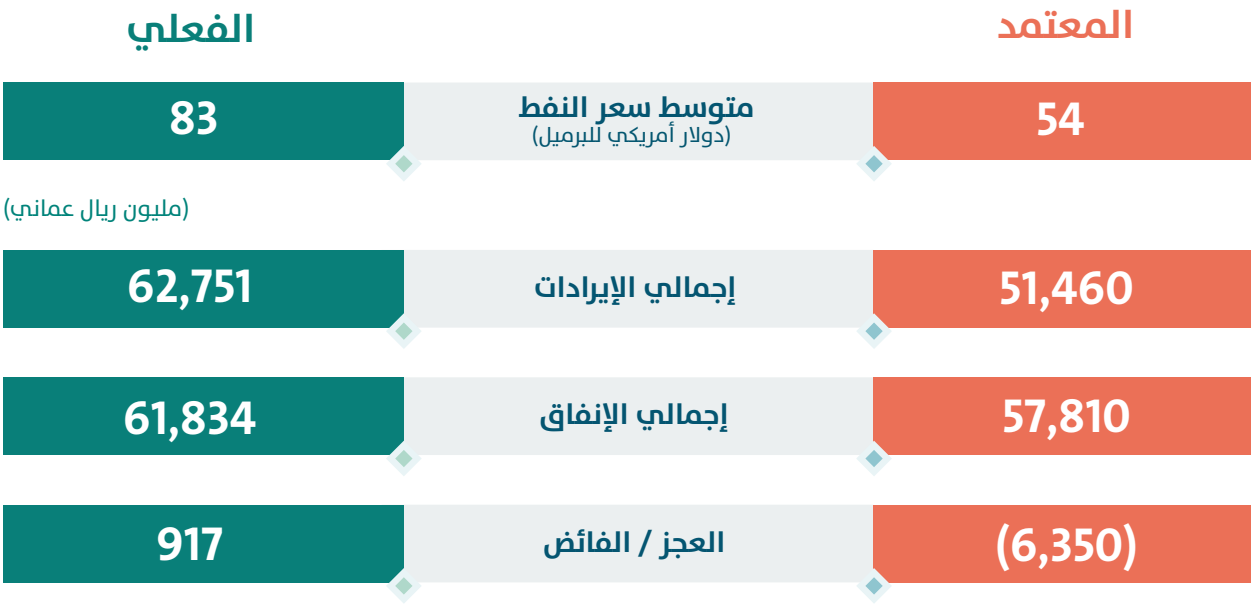

منجزات خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021–2025م)

شـهدت خطة التنمية الخمسـية العاشرة (2021–2025م) عددًا من التحديات المحلية والعالمية مثل الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وتداعيات جائحة (كوفيد-19)، إلا أن الإجراءات الحكومية المتخذة لتعزيز كفاءة المالية العامة وتحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، وتحقيق الاستدامة المالية لعبت دورًا رئيسًا في تحقيق **مجموعة المنجزات، أبرزها:**

تحقيق التوازن المالي

- انخفاض متوسط سعر تعادل النفط في الميزانية العامة للدولة من (95) دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام 2020م إلى نحو (64) دولارًا أمريكيًا للبرميل حسب المعتمد في ميزانية عام 2025م.
- انخفـاض حجـم الديـن العام من (19.8) مليار ريال عُمانـي بنهاية عام 2020م إلى (14.6) مليار ريال عُماني حسب النتائج الأولية لعام 2025م.
- انخفـاض نسـبة الديـن العـام من الناتج المحلـي الإجمالي مـن (67.9%) في عام 2020م إلى حوالي (35.7%) حتى 2025م حسب النتائج الأولية.

ترشيد الإنفاق العام

- تطبيق إجراءات ومبادرات ضبط الإنفاق الحكومي.
- إعادة توجيه الدعم الحكومي للخدمات العامة.
- تحسين إدارة تنفيذ المشاريع الجديدة وتقليل الأوامر التغييرية.
- خفض تكلفة بند المشتريات من خلال إطلاق مبادرة الشراء الإستراتيجي الحكومي الموحد، وغيرها من الإجراءات.
- إعادة هيكلة الميزانية العامة بتأسيس شركة تنمية طاقة عُمان، وشركة الغاز المتكاملة.

زيادة الإيرادات غير النفطية

- تعزيز حوكمة الاستثمارات الحكومية بإنشاء جهاز الاستثمار العُماني.
- بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي (30.3) مليار ريال عُماني حتى نهاية الربع الثاني عام 2025م مقارنة ب (14.3) مليار ريال عُماني في عام 2020م.
- تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي عبر تحسين بيئة الاستثمار والأعمال.
- ارتفعت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة من (0.9) مليار ريال عُماني في عام 2020م إلى نحو (3.4) مليار ريال عُماني حتى الربع الثاني من عام 2025م.
- تحفيز القطاعات غير النفطية بإنشاءالمناطق الاقتصادية والحرة، وتقديم تسهيلات ودعم للشركات.
- تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة (5%)، مع إعفاء (512) سلعة أساسية.

رفع كفاءة الإدارة المالية العامة

- إطلاق المرحلة الأولى من تفعيل وتشغيل عمليات النظام المالي الحكومي الموحد "مالية" بالتوازي مع النظام المالي الموحد (IFS).
- حساب الخزينة الموحد.
- السجل الوطني للأصول الحكومية.
- النظام الآلي لإدارة الدين العام.
- مرسوم سلطاني رقم (2023/68) بإصدار قانون الدين العام.
- مرسوم سلطاني رقم (2024/59) بإصدار نظام توقيع العقود والالتزامات المالية للدولة.
- مرسوم سلطاني رقم (2024/2) بإنشاء الصندوق الوطني للحالات الطارئة.
- مرسوم سلطاني رقم (2025/37) بإصدار القانون المالي.
- مرسوم سلطاني رقم (2025/77) بإصدار قانون تحصيل مستحقات الدولة.

تعزيز اللامركزية وتنمية المحافظات

- مرسوم سلطاني رقم (2022/36) بإصدار نظام المحافظات.
- تخصيص (20) مليون ريال عُماني لكل محافظة خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة بإجمالي (220) مليون ريال عُماني.
- بلغ الصرف الفعلي لمشاريع المحافظات وبرنامج تنمية المحافظات نحو (507) مليون ريال عُماني.

تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية

- بلـغ إجمالـي مصروفـات دعـم منظومة الحمايـة الاجتماعيـة خلال عامـي 2024م و2025م نحو (1,078) مليون ريال عُماني، وبلغ عدد المستفيدين حتى نهاية عام 2025م أكثر من (1.5) مليون مستفيد.

دعم النمو الاقتصادي

- **تحسين بيئة الأعمال:**

إطلاق برنامج جلب الاستثمارات الخاصة، بهدف تسهيل الإجراءات وتوفير الحوافز للمستثمرين، انطلقت منـه مجموعـة مـن المبـادرات مثل (برنامج اسـتثمر فـي عُمان، وبرنامـج إقامة مسـتثمر، ومنصة عُمان للأعمال، والمسار السريع لتسريع الموافقات على المشاريع الاستثمارية، وصالة استثمر في عُمان).

- مراجعة (3,189) رسـم من رسـوم الخدمات الحكومية نتج عنها تعديل (1,262) رسـم؛ بهدف تقليل عدد الإجراءات والتكاليف المزدوجة.
- إطلاق صندوق عُمان المستقبل بمحفظة إقراضية بلغت نحو (2) مليار ريال عُماني.

تحسين التصنيف الائتماني

- رفعت جميع وكالات التصنيف الائتماني تصنيف سـلطنة عُمان لمسـتوى الجدارة الاسـتثمارية بحلول عام 2025م.

تطوير القطاع المالي

- **إطلاق البرنامج التحفيزي لتطوير سوق رأس المال بثلاث مسارات:**

المسار الأول: تقديم حوافز استثنائية لشركات القطاع الخاص لتشجيعها على التحول إلى شركات مساهمة عامة وإدراجها في بورصة مسقط.

المسار الثاني: تأسيس سوق الشركات الواعدة بمتطلبات وشروط إدراج مرنة، وحزمة من الحوافز، وتوفير خيارات تمويلية للشركات الناشئة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الخاصة والعائلية.

المسار الثالث: تقديم مجموعة من الحوافز للشركات محدودة المسؤولية؛ لتشجيعها على التحول إلى شركات مساهمة مقفلة كمرحلة تمهيدية.

- **تعزيز التكامل الإقليمي عبر الإدراج المزدوج.**
- **تطوير البنية التحتية للتقنية المالية وتشجيع الابتكار المالي وفرص ريادة الأعمال** (تم وضع الإستراتيجية الوطنية للتقنية المالية، وإنشاء بوابة عُمان للتقنية المالية).
- **إصدار الأطر التنظيمية الرئيسة لتعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية** (لوائح التعويم الحر، ولوائح صناع السوق ومزودي السيولة، وضوابط نشاط الإقراض والاقتراض الثنائي للأوراق المالية المؤهلة، والبيع على المكشوف المغطى).
- **إصدار إطار التمويل السيادي المستدام في سلطنة عُمان** (السندات والصكوك الخضراء) وحصوله على تصنيف مرتفع من وكالة موديز بدرجة جودة جيد جدًا (SQS2).
- **إطلاق إستراتيجية الحوكمة الثلاثية للشركات الحكومية وإصدار لائحتها التنظيمية.**
- **تعزيز قطاع التأمين** (تفويض التأمين الصحي، والتأمين ضد العيوب الخفية، والتأمين الزراعي).
- **تطوير منظومة متكاملة لإصدار وتداول شهادات الكربون.**
- **توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "ستيت ستريت"**؛ لتعزيز أوجه التعاون المرتبطة بالتقنية المالية، والتمويل الأخضر، وتطوير الكوادر البشرية في القطاع المالي.

أداء الميزانية الإنمائية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م)

حققت الميزانية الإنمائية وفقًا لمصفوفة أولويات المشاريع التنموية مجموعة من المنجزات خلال السنوات الخمس الماضية، إذ ركزت الحكومة على رفع كفاءة الإنفاق الإنمائي من خلال اتباع منهجية واضحة لاختيار المشاريع واتباع معايير قياس محددة؛ لضمان تحقيق الأثر الاجتماعي والعائد الاقتصادي من المشاريع التنموية.

وبحسب النتائج الأولية بلغ إجمالي الإنفاق الإنمائي لأعوام خطة التنمية الخمسية العاشرة أكثر من (6.7) مليار ريال عُماني.

مليون ريال عُماني

2021م	2022م	2023م	2024م	2025م متوقع حتى نهاية العام	الاجمالي
1,192	1,306	1,363	1,498	1,400	6,759

فيما يلي أبرز المشاريع الإنمائية المعتمدة لأهم القطاعات في خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م):

قطـاع	المخصصات المالية خلال الخطة	إجمالي الصرف حتى نهاية الخطة	الأطــوال
الطـــرق	2,738 مليون ريال عُماني	1,339 مليون ريال عُماني	2,525 كيلومتر

أبرز المشاريع المنجزة

- تنفيذ الطرق الرئيسية بطول (1,675 كم)، أبرزها:
  - الحارتين الثالثة والرابعة من ازدواجية طريق الرسيل نزوى من تقاطع طريق مسقط السريع إلى تقاطع الشرقية السريع (الجزء الأول).
  - طريق الأفلاج بولاية المضيبي.
  - وصلة السبلة ضمن الحزمة السابعة من طريق الباطنة السريع (وصلة خزائن).
  - تصميم وتنفيذ وصلة لوى.
  - تقاطع أتين.
- تم إنجاز (50%) من مشاريع رصف الطرق الداخلية في مختلف المحافظات.

أبرز المشاريع الجاري تنفيذها

- استكمال تنفيذ طريق السلطان فيصل بن تركي (خصب -دبا- ليما).
- استكمال تنفيذ ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور (أدم-ثمريت).
- استكمال تنفيذ طريق السلطان تركي بن سعيد (الشرقية السريع). (الكامل والوافي إلى صور).
- استكمال تنفيذ ازدواجية طريق فرق-حي التراث-نزوى.
- استكمال تنفيذ ازدواجية طريق ريسوت-المغسيل.
- استكمال تنفيذ ازدواجية طريق الأنصب الجفنين.
- استكمال تنفيذ طريق هرويب – ميتن بمحافظة ظفار.
- توسعة شارع مسقط السريع.

قطـاع	المخصصات المالية خلال الخطة	إجمالي الصرف حتى نهاية الخطة
التعليـم	1,558 مليون ريال عُماني	1,111 مليون ريال عُماني

المـــــدارس

العـــــدد 113 مدرسة

أبرز المشاريــع المنجــزة

- استلام (49) مدرسة حكومية في مختلف المحافظات
- تنفيذ أعمال الصيانة والترميم وإضافة الفصول الدراسية والقاعات التعليمية والمختبرات في المدارس الحكومية
- شراء أجهزة الحاسب الآلي وإحلال أجهزة التكييف والأثاث المدرسي

أبرز المشاريع الجاري تنفيذها

- **استكمال تنفيذ (64) مدرسة حكومية في مختلف المحافظات:**
  - استلام (22) مدرسة حكومية في عام 2026م
  - استكمال إنشاء (42) مدرسة حكومية في عام 2026م

التعليــم العالي

أبرز المشاريــع المنجــزة

- تنفيذ أعمال الصيانة وتأهيل القاعات الدراسية والمختبرات التخصصية في جامعة السلطان قابوس
- تنفيذ أعمال الصيانة وإضافة القاعات الدراسية والمختبرات التخصصية في مختلف فروع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية

أبرز المشاريع الجاري تنفيذها

- بدء إنشاء مبنى كلية الحقوق في جامعة السلطان قابوس
- بدء إنشاء فرع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بمحافظة مسندم

الابتعـــاث

138,490

عدد المنتسبين في مؤسسات التعليم العالي، موزعين على النحو الآتي:

78,530

مؤسسات التعليم العالي الحكومية

56,875

بعثة داخلية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة

3,085

بعثــة خارجيــة

قطـاع	المخصصات المالية خلال الخطة	إجمالي الصرف حتى نهاية الخطة
الصحــة	1,133 مليون ريال عُماني	788 مليون ريال عُماني

المـستشفيـــات

العـــــدد 11 مستشفى

أبرز المشاريع المنجزة

استلام (4) مستشفيات:

- مستشفى المزيونة.
- مستشفى السويق.
- مستشفى وادي بني خالد.
- مستشفى محوت.

أبرز المشاريع الجاري تنفيذها

استكمال تنفيذ (7) مستشفيات:

- مستشفى النماء.
- مستشفى مدحا.
- مستشفى السلطان قابوس بصلالة.
- مستشفى خصب.
- مستشفى سمائل.
- مستشفى الفلاح.
- توسعة مستشفى نزوى.

المؤسسات والمراكز الصحية

- **العـــــدد** 19 مؤسسة ومركز صحي

أبرز المشاريع المنجزة

استلام (10) مؤسسات و مراكز صحية، في مختلف المحافظات:

- مركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وبحوث أمراض السرطان
- المختبر المركزي للصحة العامة
- المركز الوطني العُماني لعلاج أمراض الدم وزراعة النخاع
- وحدة غسيل الكلى بولاية بهلاء
- وحدة غسيل الكلى بولاية الخابورة
- مركز المعبيلة الصحي
- مركز الحلانيات الصحي
- مركز سيح المعاشي الصحي
- مركز مقشن الصحي
- توسعة مبنى الأشعة ومبنى الطوارئ بالمدينة الطبية الجامعية

أبرز المشاريع الجاري تنفيذها

استكمال تنفيذ (9) مؤسسات ومراكز صحية في مختلف المحافظات:

- مركز جعلان بني بو علي الصحي
- مركز الدريز الصحي
- مركز سور البلوش الصحي
- مركز أبوعبالي الصحي
- مركز شهب أصعيب الصحي
- وحدة غسيل الكلى بمجمع بركاء الصحي
- إنشاء المخزن الإقليمي للأدوية بمحافظة مسندم.
- مركز إبراء الصحي
- مركز المضيبي الصحي

قطـاع	المخصصات المالية خلال الخطة	إجمالي الصرف حتى نهاية الخطة
الثقافة والسياحة والرياضة والشباب	752 مليون ريال عُماني	338 مليون ريال عُماني

أبرز المشاريع المنجزة

- الانتهاء من مشروع متحف عُمان عبر الزمان
- استلام حديقة النباتات العُمانية
- المشاركة في "أكسبو اليابان"
- المشاركة في الفعاليات والمهرجانات الثقافية المحلية والعالمية.

أبرز المشاريع الجاري تنفيذها

- استكمال إنشاء مشروع مجمع السيد طارق بن تيمور الثقافي
- البدء في إنشاء المدينة الرياضية في ولاية المصنعة
- استكمال إنشاء وتأهيل ميادين الهجن الرئيسية
- استمرار المشاركة في الفعاليات والمهرجانات الثقافية المحلية والعالمية

قطـاع	المخصصات المالية خلال الخطة	إجمالي الصرف حتى نهاية الخطة
الري وموارد المياه	428 مليون ريال عُماني	188 مليون ريال عُماني

أبرز المشاريع المنجزة

الانتهاء من تنفيذ (4) سدود حماية من مخاطر الفيضانات:

- سد الجفينة بولاية العامرات
- سد وادي الجفنين بولاية السيب
- سد وادي أنعار بولاية صلالة
- سد وادي عدونب بولاية صلالة

الانتهاء من تنفيذ (6) سدود تغذية جوفية:

- سد وادي غمضاء بولاية بخاء
- سد وادي سرور بولاية ضنك
- سد وادي السديريين بولاية ينقل
- سد وادي قفيفة بولاية إبراء
- سد وادي الوريد بولاية إبراء
- سد وادي سال بولاية جعلان بني بوعلي

أبرز المشاريع الجاري تنفيذها

استكمال تنفيذ (3) سدود حماية من مخاطر الفيضانات:

- سد وادي عدي بولاية مطرح
- سد الزهيمي بولاية لوى
- سد الأنصب بولاية بوشر

استكمال سدود التغذية الجوفية:

- سد وادي المعنتية بولاية الرستاق

البدء في الخدمات الاستشارية لعدد من سدود الحماية:

- سد وادي طهوة بولاية الكامل والوافي
- منظومة الحماية من مخاطر الفياضانات ببلدة الدريز بولاية عبري

قطـاع	المخصصات المالية خلال الخطة	إجمالي الصرف حتى نهاية الخطة
الإسكـان	731 مليون ريال عُماني	545 مليون ريال عُماني

- بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات السكنية نحو (6,662) أسرة.
- تعويضات المتأثرين من مشروع طريق السلطان تيمور بن فيصل (طريق الباطنة الساحلي).
- المساعدات السكنية في مدينة السلطان هيثم.
- تعويضات المتأثرين من مشروع سكة الحديد.
- تعويضات المتأثرين من مشروع تطوير قريتي الدارة وتيبات في محافظة مسندم.
- إنشاء وحدات سكنية في محافظة مسندم.

قطـاع	المخصصات المالية خلال الخطة	إجمالي الصرف حتى نهاية الخطة
التدريب المهني والتقني	159 مليون ريال عُماني	72 مليون ريال عُماني

- دعم برامج التشغيل والتي تنوعت بين التدريب المقرون بالتشغيل، ودعم الأجور، والعمل الجزئي، وبرامج الإحلال في الشركات الحكومية، وبلغ إجمالي عدد المستفيدين نحو (46,803) مستفيد، موزعين على النحو التالي:
  - (19,369) مستفيد في القطاع الحكومي.
  - (27,434) مستفيد في القطاع الخاص.

مشاريع تنمية المحافظات لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م)

يهدف برنامج تنمية المحافظات إلى تمكين المحافظات من خلال تطوير المشاريع الخدمية والاقتصادية، وتقديم أفضل الفرص الاستثمارية؛ ويأتي هذا البرنامج في إطار التوجه الحكومي لدعم التنمية المحلية اللامركزية، انسجامًا مع محاور رؤية عُمان 2040.

وبناءً على التوجيهات السامية؛ تم تخصيص نحو (220) مليون ريال عُماني لتنفيذ مشاريع تنمية المحافظات، بواقع (20) مليون ريال عُماني لكل محافظة خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة، وبلغ الصرف الفعلي للمشاريع الإنمائية في المحافظات وبرنامج تنمية المحافظات خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة نحو (507) مليون ريال عُماني.

سوق الموارد في ولاية سناو

حي القرم التجاري بولاية مسقط

مشروع سوق الخيرات
للخضروات والفواكة بولاية إبراء

مشروع البحيرة بولاية البريمي

أبرز مشاريع برنامج تنمية المحافظات:

سعت المحافظات من خلال برنامج تنمية المحافظات خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة إلى تطوير وتنفيذ عدد من المشاريع التنموية والخدمية، وتتمثل أبرز المشاريع في رصف الطرق الداخلية وتطوير الحدائق العامة وإنشاء الواجهات البحرية، وفيما يلي عرضًا لأبرز المشاريع في المحافظات:

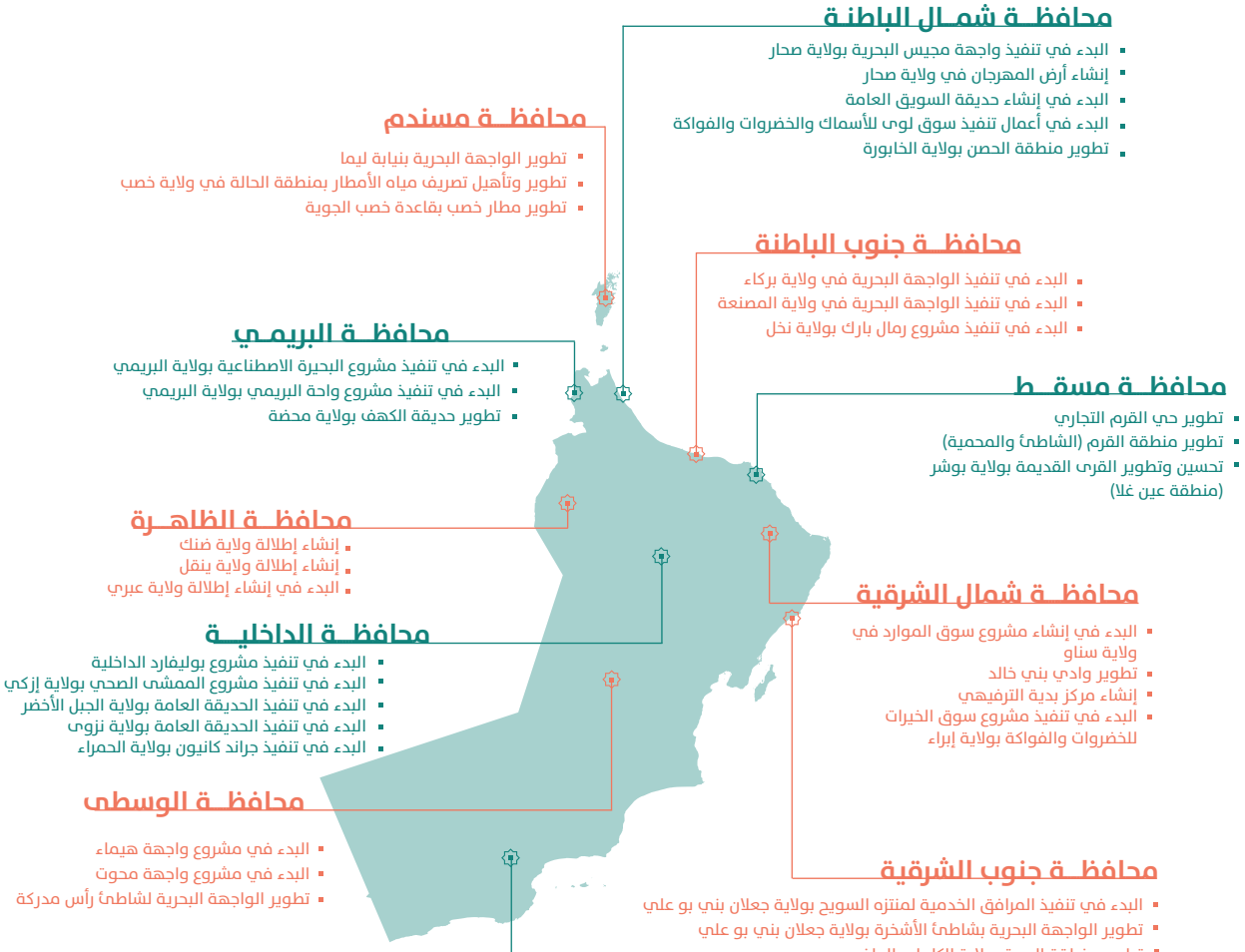

محافظة شمال الباطنة
- البدء في تنفيذ واجهة مجيس البحرية بولاية صحار
- إنشاء أرض المهرجان في ولاية صحار
- البدء في إنشاء حديقة السويق العامة
- البدء في أعمال تنفيذ سوق لوى للأسماك والخضروات والفواكة
- تطوير منطقة الحصن بولاية الخابورة

محافظة مسندم
- تطوير الواجهة البحرية بنيابة ليما
- تطوير وتأهيل تصريف مياه الأمطار بمنطقة الحالة في ولاية خصب
- تطوير مطار خصب بقاعدة خصب الجوية

محافظة جنوب الباطنة
- البدء في تنفيذ الواجهة البحرية في ولاية بركاء
- البدء في تنفيذ الواجهة البحرية في ولاية المصنعة
- البدء في تنفيذ مشروع رمال بارك بولاية نخل

محافظة البريمي
- البدء في تنفيذ مشروع البحيرة الاصطناعية بولاية البريمي
- البدء في تنفيذ مشروع واحة البريمي بولاية البريمي
- تطوير حديقة الكهف بولاية محضة

محافظة مسقط
- تطوير حي القرم التجاري
- تطوير منطقة القرم (الشاطئ والمحمية)
- تحسين وتطوير القرى القديمة بولاية بوشر (منطقة عين غلا)

محافظة الظاهرة
- إنشاء إطلالة ولاية ضنك
- إنشاء إطلالة ولاية ينقل
- البدء في إنشاء إطلالة ولاية عبري

محافظة الداخلية
- البدء في تنفيذ مشروع بوليفارد الداخلية
- البدء في تنفيذ مشروع الممشى الصحي بولاية إزكي
- البدء في تنفيذ الحديقة العامة بولاية الجبل الأخضر
- البدء في تنفيذ الحديقة العامة بولاية نزوى
- البدء في تنفيذ جراند كانيون بولاية الحمراء

محافظة شمال الشرقية
- البدء في إنشاء مشروع سوق الموارد في ولاية سناو
- تطوير وادي بني خالد
- إنشاء مركز بدية الترفيهي
- البدء في تنفيذ مشروع سوق الخيرات للخضروات والفواكة بولاية إبراء

محافظة الوسطى
- البدء في مشروع واجهة هيماء
- البدء في مشروع واجهة محوت
- تطوير الواجهة البحرية لشاطئ رأس مدركة

محافظة جنوب الشرقية
- البدء في تنفيذ المرافق الخدمية لمنتزه السويح بولاية جعلان بني بو علي
- تطوير الواجهة البحرية بشاطئ الأشخرة بولاية جعلان بني بو علي
- تطوير منطقة الحيرة بولاية الكامل والوافي

محافظة ظفار
- تطوير الواجهة البحرية بولاية سدح
- تطوير الحي التجاري بولاية المزيونة
- البدء في تنفيذ بوليفارد رذاذ بولاية صلالة

الدعم الحكومي خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م)

أولت الحكومة اهتمامًا للحد من تأثير إجراءاتها الهادفة لتحفيز النمو الاقتصادي وضبط الأداء المالي على فئات المجتمع الأكثر احتياجًا، فوضعت برنامجًا للدعم الوطني. **إذ خصصت الميزانية العامة للدولة خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م) حوالي (7.3) مليار ريال عُماني** لدعم القطاعات والخدمات العامة كمنظومة الحماية الاجتماعية، والمنتجات النفطية، والكهرباء، والمياه والصرف الصحي، والسلع الغذائية، ودعم فوائد القروض التنموية والإسكانية؛ لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتخفيف تداعيات تقلبات أسعار النفط والتضخم على المواطنين، وفيما يلي عرضًا لأبرز بنود الدعم خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة:

دعم الكهرباء

استقرار تدريجي؛ لتخفيف العبء على المواطنين

مليون ريال عُماني

2021م	2022م	2023م	2024م	المتوقع حتى نهاية 2025م	الإجمالي
556	546	500	565	566	2,733

دعم المنتجات النفطية

تقلبات مرتبطة بأسعار النفط العالمية؛ للحد من تأثير ارتفاعها

مليون ريال عُماني

2021م	2022م	2023م	2024م	المتوقع حتى نهاية 2025م	الإجمالي
39	730	370	232	90	1,461

دعم المياه والصرف الصحي

زيادة لمواكبة التوسع السكاني

مليون ريال عُماني

2021م	2022م	2023م	2024م	المتوقع حتى نهاية 2025م	الإجمالي
169	161	158	203	213	904

دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية

التوسع في عدد القروض ودعم فوائدها؛ لتحقيق الاستقرار الاجتماعي

مليون ريال عُماني

2021م	2022م	2023م	2024م	المتوقع حتى نهاية 2025م	الإجمالي
38	33	42	41	73	227

دعم السلع الغذائية

للحد من تداعيات تضخم الأسعار على المواطنين

مليون ريال عُماني

2022م	2023م	2024م	المتوقع حتى نهاية 2025م	الإجمالي
20	12	24	15	71

منظومة الحماية الاجتماعية

نمو لحماية اجتماعية شاملة

مليون ريال عُماني

2024م	المتوقع حتى نهاية 2025م	الإجمالي
501	577	1,078

دعم قطاع النقل

لتعزيز النمو الاقتصادي ورفع كفاءة الخدمات اللوجستية

مليون ريال عُماني

2022م	2023م	2024م	المتوقع حتى نهاية 2025م	الإجمالي
115	100	84	82	381

دعم قطاع النفايات

لحماية البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية

مليون ريال عُماني

2021م	2022م	2023م	2024م	المتوقع حتى نهاية 2025م	الإجمالي
79	55	66	71	86	357

دعم قطاعات أخرى

لتوسيع نطاق الدعم الحكومي

مليون ريال عُماني

2021م	2022م	2023م	2024م	المتوقع حتى نهاية 2025م	الإجمالي
8	1	21	47	23	100

06

الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية الحادية عـشرة (2026-2030م)

الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م)

تأتي خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م) لتكمل مسيرة التنفيذ المرحلي لتحقيق أولويات وأهداف رؤية عُمان 2040. حيث تستهدف الخطة بناء اقتصاد متنوع وتنافسي مستدام، والتحول التدريجي إلى اقتصاد منخفض الكربون وتعزيز الاستدامة البيئية، وتعزيز اللامركزية الاقتصادية للمحافظات، ورفع كفاءة سوق العمل وفرص التشغيل، وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة، بجانب تعزيز الحوكمة والكفاءة المؤسسية.

وقد جاءت الخطة الحالية مضيفة إلى المسار التنموي مسارًا اقتصاديًا يركز على العوامل الاقتصادية كممكنات لمواجهة التحديات والدفع بالعملية الاقتصادية، بجانب وضع برامج عمل تنفيذية مرنة، يمتد البرنامج الأول من عام 2026م إلى 2027م، ويمتد البرنامج الثاني من عام 2028م إلى 2029م، ويتبعهما برنامجًا تكميليًا في عام 2030م.

ويعد الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة الركيزة الأساسية لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة، وتواصل الحكومة في إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م) التزامها بنهج الاستدامة المالية من خلال الحفاظ على مستويات الدين العام في الحدود الآمنة، وتعزيز وتنويع الإيرادات غير النفطية، وتحقيق التوازن بين ضبط وترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام والاستمرار في تمويل المشاريع التنموية ذات الأولوية، إضافة إلى المحافظة على سياسات الدعم للسلع والخدمات الأساسية وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية بما يحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وقد استند الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة إلى افتراض متوسط سعر برميل النفط عند (60) دولارًا أمريكيًا للبرميل. ووفقًا لتقديرات الإطار المالي، يتوقع أن تبلغ الإيرادات العامة نحو (11,556) مليون ريال عُماني بالمتوسط خلال فترة الخطة.

ويتضمن الإطار المالي للخطة عددًا من المؤشرات الرئيسة التي تعكس توجهات السياسة المالية، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية وتحفيز النمو الاقتصادي، وتتمثل في الآتي:

- تعزيز مساهمة الإيرادات غير النفطية لتصل إلى نحو (37.4%) من إجمالي الإيرادات العامة في نهاية الخطة.
- تقدر المصروفات الجارية بحوالي (8,985) مليون ريال عُماني بالمتوسط خلال فترة الخطة.
- تخصيص نحو (1,300) مليون ريال عُماني سنويًا للمصروفات الإنمائية ولدعم مشاريع التحول الاقتصادي خلال فترة الخطة.
- تقدير المتوسط السنوي لمخصصات منظومة الحماية الاجتماعية بنحو (668) مليون ريال عُماني خلال فترة الخطة.

يوضح الجدول الآتي الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م)

مليون ريال عُماني

البيان	2026م	2027م	2028م	2029م	2030م
متوسط سعر النفط دولار أمريكي	60	60	60	60	60
إجمالي الإيرادات	11,447	11,345	11,540	11,731	11,717
إجمالي الإنفاق	11,977	12,105	12,190	12,351	12,487
(العجز)	(530)	(760)	(650)	(620)	(770)

07

الميزانية العامة للدولة للسنـة المالیــة2026م

الميزانية العامة للدولة للسنــة الماليــة 2026م

أهداف الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م

تهدف الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م إلى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز المرونة اتجاه التحديات المستقبلية من خلال التركيز على الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي بما يتواءم مع الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م) ورؤية عُمان 2040.

تم بناء الميزانية العامة للدولة وفقًا لمجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، منها:

- بناء اقتصاد متنوع وتنافسي ومستدام.
- تحسين الأداء الحكومي من خلال تنفيذ برامج التحول الرقمي.
- زيادة القروض الإسكانية من بنك الإسكان العُماني لزيادة فرص امتلاك المواطنين للمساكن.
- تحقيق نمو اقتصادي لا يقل عن (3%).
- الحفاظ على جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- تمكين المحافظات لتنفيذ برامج التنمية.
- توفير تغطية تأمينية وحماية اجتماعية لفئات المجتمع.
- تطوير التعليم والتدريب وتعزيز البحث العلمي والابتكار.
- استمرار الخطة الحكومية للتشغيل في القطاعين العام والخاص.
- استمرار تقديم الدعم الحكومي الأساسي.

تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م:

تـم إعـداد تقديـرات الميزانيـة العامـة للدولة لعام 2026م وفقًا للأسـس والافتراضـات الاقتصاديـة المتوقعة، وبما يحقـق الأهـداف الاجتماعيـة والاقتصاديـة، وذلك على نحو يتيـح للمالية العامة القدرة على التعامل مع تقلبات أسـعار النفط والمتغيرات العالمية، ولا سيما الجيوسياسية منها، مع مراعاة تلبية الاحتياجات المالية الضرورية لتنفيذ أهداف وبرامج الجهات الحكومية.

وعليه، قُدرت الإيرادات العامة بنحو (11,447) مليون ريال عُماني بناءً على الاعتبارات الآتية:

احتساب متوسط سعر النفط عند (60) دولار أمريكي للبرميل، مـع تقديـر صافي إيـرادات النفط بنحو **(5,752) مليون ريال عُماني.**

تحصيل صافي إيرادات الغاز بنحو **(1,961) مليون ريال عُماني.**

تحصيل الإيرادات غير النفطية بنحو **(3,734) مليون ريال عُماني.**

في حين، قُدر الإنفاق العام بنحو (11,977) مليون ريال عُماني، بناءً على الاعتبارات التالية:

- **تقدير مصروفات الوزارات** المدنية وفق الاحتياجات الفعلية لكافة الجهات والوحدات المدنية.
- **احتساب العلاوة** الدورية للموظفين.
- **تخصيص (1,300) مليون ريال عُماني** للمصروفات الإنمائية ومشاريع التحول الاقتصادي.
- **تخصيص (614) مليون ريال عُماني** لمنظومة الحماية الاجتماعية.
- **اعتماد المبالغ المقدرة** لدعم قطاع الكهرباء بنحو (509) مليون ريال عُماني.
- **دعم قطاع المياه والصرف الصحي، وقطاع النفايات** بنحو (241) مليون ريال عُماني.
- **دعم قطاع النقل** بنحو (82) مليون ريال عُماني.
- **تقدير مصروفات خدمة الدين العام** وفقًا للقروض القائمة والمخطط لها بنحو (911) مليون ريال عُماني.
- **تخصيص (300) مليون ريال عُماني** لبند مخصص سداد الديون؛ من أجل توفير سيولة نقدية لسداد القروض حسب إستراتيجية إدارة الدين العام.

يوضح الشكل التالي مقارنة لتقديرات الميزانية المعتمدة لعامي 2025م و2026م:

الميزانية المعتمدة لعام 2025م		الميزانية المعتمدة لعام 2026م
60 دولار أمريكي للبرميل	متوسط سعر النفط	60 دولار أمريكي للبرميل

مليون ريال عُماني

11,180	الإيرادات	11,447
11,800	الإنفاق	11,977
(620)	العجز	(530)

%2.4	الإيرادات	%1.5 الإنفاق

نسبة التغير

يوضح الجدول التالي تقديرات البنود المالية الرئيسة في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م:

مليون ريال عُماني

البيـان		الميزانية المعتمدة	
أولًا	الايرادات:		
	1) إيـرادات النـفـط	5,752	
	2) إيرادات الغـــاز	1,961	
	3) إيـرادات جاريـــة	3,607	
	4) إيـرادات رأسماليـة	117	
	5) استردادات رأسماليـة	10	
إجمالـي الإيرادات			11,447
ثانيًا	الإنفاق العام:		
	المصروفات الجارية:		
	6) مصـروفات الدفـاع والأمن	3,160	
	7) مصروفات الوزارات المدنية	4,700	
	8) خدمة الدين العام	911	
جملة المصروفات الجارية			8,771
	المصروفات الاستثمارية:		
	9) المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية	900	
	10) مصروفات مشاريع التحول الاقتصادي	400	
جملة المصروفات الاستثمارية			1,300
	المساهمات ونفقات أخرى:		
	11) مخصص منظومة الحماية الاجتماعية	614	
	12) دعم فوائد القروض الإسكانية	75	
	13) مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	35	
	14) دعم قطاع الكهرباء	509	
	15) دعـم قطـاع الميـاه والصرف الصحي	170	
	16) دعـم قطـاع النقل	82	
	17) دعم قطاع النفايات	71	
	18) دعم السلع الغذائية	15	
	19) دعم المنتجات النفطية	35	
	20) مخصص الديون	300	
جملة المساهمات والنفقات الأخرى			1,906
إجمالي الإنفاق العام			11,977
ثالثًا	العجز (أولًا - ثانيًا):		(530)
رابعًا	وسائل التمويل:		
	21) صافي الاقتراض الخارجي:		18
	. القروض المتوقع استلامها	990	
	. القروض المتوقع سدادها	(972)	
	22) صافي الاقتراض المحلي:		112
	. القروض المتوقع استلامها	902	
	. القروض المتوقع سدادها	(790)	
	23) تمويل من الإحتياطيات		400
جملة وسائل التمويل			530

أولًا: الإيرادات العامة

قُدرت الإيرادات العامة في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م بنحو (11,447) مليون ريال عُماني، مرتفعةً بنسبة (2.4%) مقارنةً بالمعتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (11,180) مليون ريال عُماني؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع صافي إيرادات الغاز بنسبة (10.4%)، والإيرادات غير النفطية بنسبة (4.5%).

يوضح الشكل التالي نسبة صافي إيرادات النفط، وصافي إيرادات الغاز، والإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة المعتمدة في ميزانية عام 2026م:

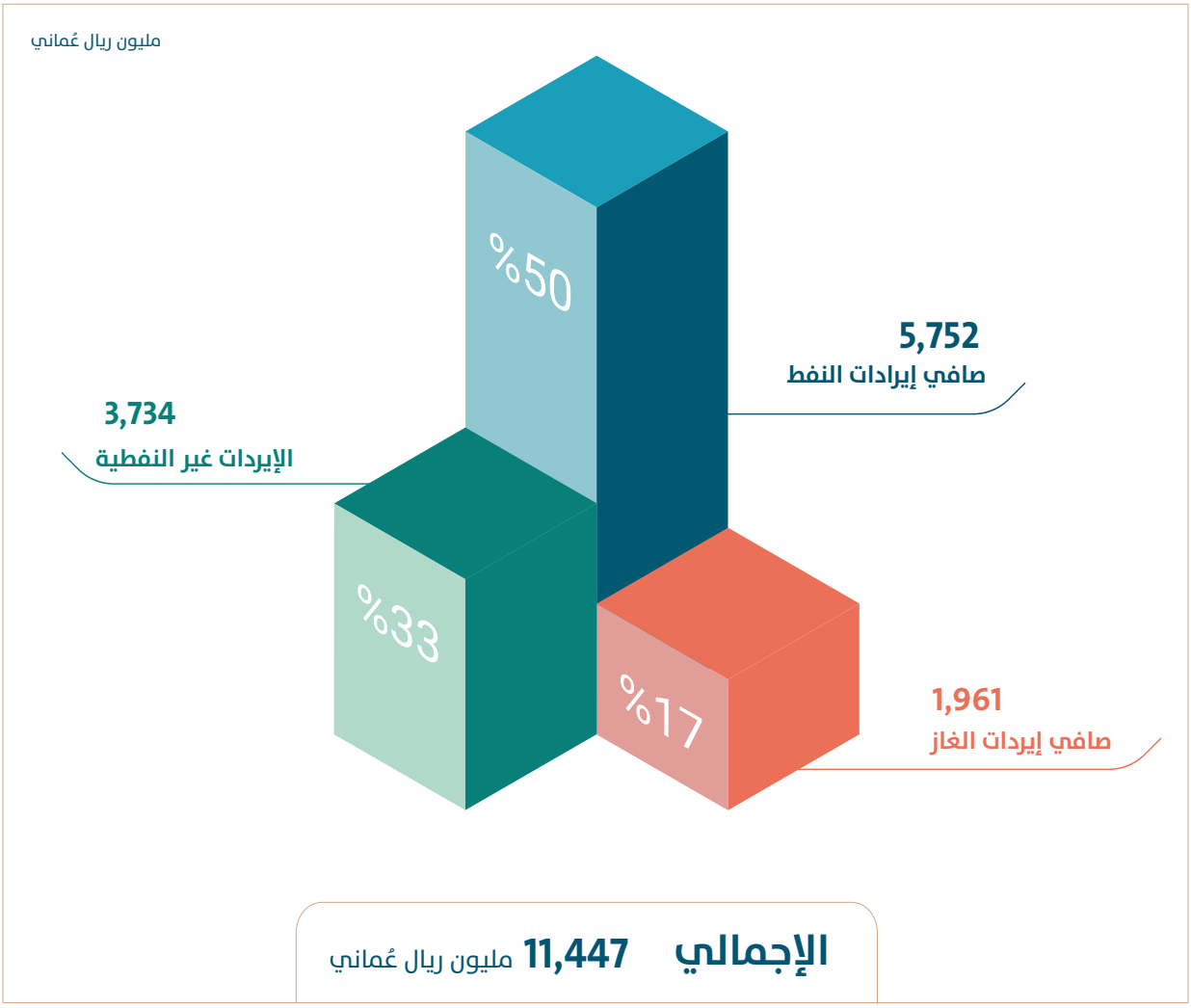

1. الإيرادات النفطية

صافي إيرادات النفط

قُدّر صافي إيرادات النفط في الميزانية المعتمدة لعام 2026م بنحو (5,752) مليون ريال عُماني، منخفضًا بنسبة (1.3%) مقارنة بصافي إيرادات النفط المعتمدة في ميزانية عام 2025م بنحو (5,830) مليون ريال عُماني؛ نتيجة احتساب تكاليف إنتاج النفط لشركة تنمية طاقة عُمان والشركات المنتجة حيث تختلف تكاليف الإنتاج سنويًا وفقًا للعقود المبرمة، ويشكل صافي إيرادات النفط نحو (50%) من إجمالي الإيرادات العامة في الميزانية المعتمدة لعام 2026م.

صافي إيرادات النفط	الميزانية المعتمدة 2025م	الميزانية المعتمدة 2026م	نسبة التغير
	5,830 مليون ريال عُماني	5,752 مليون ريال عُماني	(1.3%)

صافي إيرادات الغاز

قُدّر صافي إيرادات الغاز في الميزانية المعتمدة لعام 2026م بنحو (1,961) مليون ريال عُماني، مرتفعًا بنسبة (10.4%) مقارنة بصافي إيرادات الغاز المعتمدة في ميزانية عام 2025م بنحو (1,777) مليون ريال عُماني؛ ويعزى ذلك إلى توقيع نحو (17) اتفاقية بيع وشراء غاز جديدة، بجانب الزيادة السنوية في سعر بيع الغاز والمحددة (3%)، ويشكل صافي إيرادات الغاز في الميزانية المعتمدة لعام 2026م نحو (17%) من إجمالي الإيرادات العامة.

صافي إيرادات الغاز	الميزانية المعتمدة 2025م	الميزانية المعتمدة 2026م	نسبة التغير
	1,777 مليون ريال عُماني	1,961 مليون ريال عُماني	%10.4

2.الإيرادات غير النفطية

قُدرت الإيرادات غير النفطية في الميزانية المعتمدة لعام 2026م بنحو (3,734) مليون ريال عُماني، مرتفعة بنسبة (4.5%) عما هو معتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (3,573) مليون ريال عُماني؛ ويعود ذلك إلى تحسن كفاءة التحصيل الضريبي لجهاز الضرائب والذي من المتوقع أن يعزز من الإيرادات الضريبية المحصلة، ويخفض الفجوة الضريبية، بجانب ارتفاع إيرادات الرسوم المرتبطة بتعافي النشاط الاقتصادي.

الإيرادات غير النفطية	الميزانية المعتمدة 2025م	الميزانية المعتمدة 2026م	نسبة التغير
	3,573 مليون ريال عُماني	3,734 مليون ريال عُماني	%4.5

فيما يلي بيان لأهم الإيرادات غير النفطية:

الإيرادات الجارية

قُدرت الإيرادات الجارية في الميزانية المعتمدة لعام 2026م نحو (3,607) مليون ريال عُماني، مرتفعةً بنسبة (2.5%) مقارنةً بالمعتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (3,520) مليون ريال عُماني، وتتكون هذه الإيرادات من (735) مليون ريال عُماني من ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، و(684) مليون ريال عُماني من ضريبة الدخل على الشركات، و(800) مليون ريال عُماني من توزيعات أرباح جهاز الاستثمار العُماني، بالإضافة إلى (1,388) مليون ريال عُماني من مختلف الرسوم الحكومية.

الإيرادات الجارية	الميزانية المعتمدة 2025م	الميزانية المعتمدة 2026م	نسبة التغير
	3,520 مليون ريال عُماني	3,607 مليون ريال عُماني	%2.5

ثانيًا: الإنفاق العام

قُدر الإنفاق العام في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م بنحو (11,977) مليون ريال عُماني، مرتفعًا بنسبة (1.5%) مقارنةً بالإنفاق العام المعتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (11,800) مليون ريال عُماني.

الإنفاق العام	الميزانية المعتمدة 2025م	الميزانية المعتمدة 2026م	نسبة التغير
	11,800 مليون ريال عُماني	11,977 مليون ريال عُماني	%1.5

يوضح الشكل التالي توزيع نسبة المصروفات الجارية، والمصروفات الاستثمارية، والمساهمات والنفقات الأخرى من إجمالي الإنفاق العام في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م.

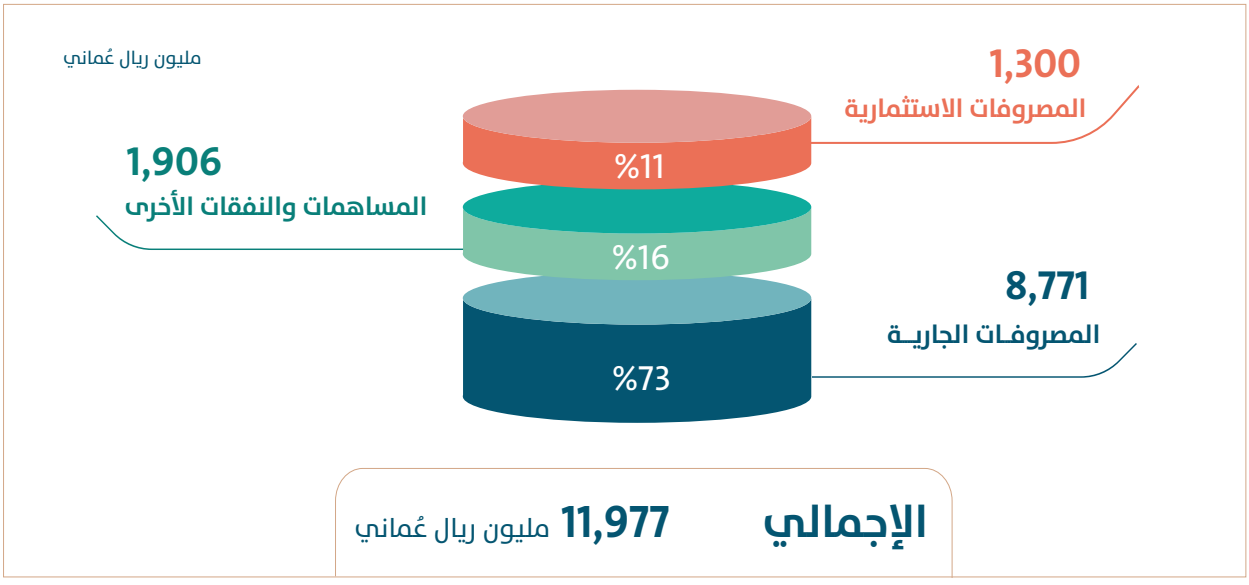

1.المصروفات الجارية

قُدرت المصروفات الجارية في الميزانية المعتمدة لعام 2026م بنحو (8,771) مليون ريال عُماني، مرتفعةً بنسبة (2.5%) مقارنةً بالمعتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (8,555) مليون ريال عُماني؛ ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى الاحتياجات المالية للوزارات المدنية لتنفيذ أهدافها وبرامجها، وتشكل المصروفات الجارية نسبة (73%) من إجمالي الإنفاق العام.

المصروفات الجارية	الميزانية المعتمدة 2025م	الميزانية المعتمدة 2026م	نسبة التغير
	8,555 مليون ريال عُماني	8,771 مليون ريال عُماني	%2.5

ويوضح الشكل أدناه توزيع المصروفات الجارية:

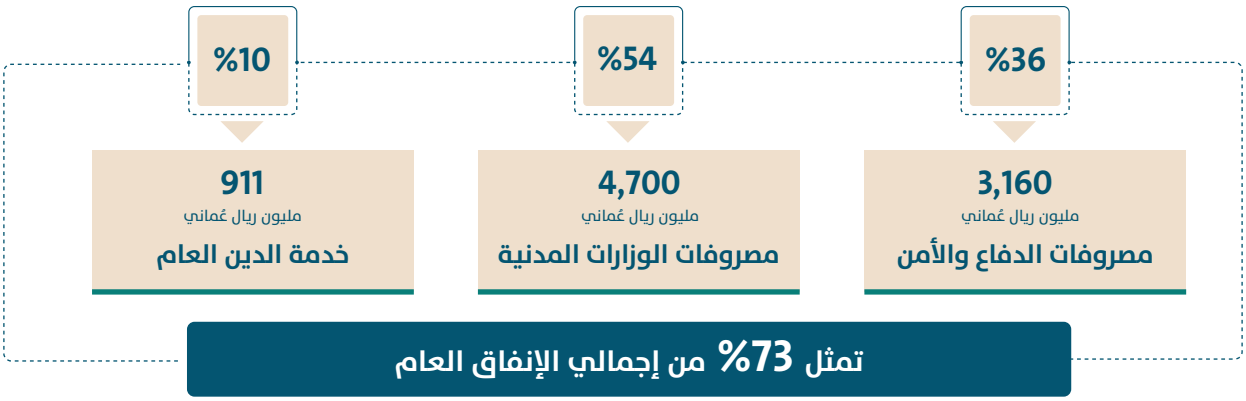

مصروفات الدفاع والأمن

قُدرت مصروفات الدفاع والأمن في الميزانية المعتمدة لعام 2026م بنحو (3,160) مليون ريال عُماني، مرتفعةً بنسبة (3%) مقارنةً بالمعتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (3,070) مليون ريال عُماني، وتشكل مصروفات الدفاع والأمن نسبة (36%) من إجمالي المصروفات الجارية.

مصروفات الدفاع والأمن	الميزانية المعتمدة 2025م	الميزانية المعتمدة 2026م	نسبة التغير
	3,070 مليون ريال عُماني	3,160 مليون ريال عُماني	%3

مصروفات الوزارات المدنية

قُدرت مصروفات الوزارات المدنية في الميزانية المعتمدة لعام 2026م بنحو (4,700) مليون ريال عُماني، مرتفعةً بنسبة (3%) مقارنةً بالمعتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (4,570) مليون ريال عُماني؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى اعتماد مخصص العلاوة الدورية للموظفين، بالإضافة إلى الاحتياجات المالية لتنفيذ أهداف وبرامج الجهات الحكومية، وسداد مستحقات شركات القطاع الخاص، وتشكل مصروفات الوزارات المدنية نسبة (54%) من إجمالي المصروفات الجارية المعتمدة في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م.

مصروفات الوزارات والوحدات الحكومية	الميزانية المعتمدة 2025م	الميزانية المعتمدة 2026م	نسبة التغير
	4,570 مليون ريال عُماني	4,700 مليون ريال عُماني	%3

خدمة الدين العام

تم اعتماد مصروفات خدمة الدين العام في ميزانية عام 2026م بنحو (911) مليون ريال عُماني، منخفضةً بنسبة (0.4%) عما هو معتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (915) مليون ريال عُماني؛ وذلك باحتساب الفوائد المتوقع سدادها للقروض القائمة والمخطط سدادها في عام 2026م؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى الجهود التي تبذلها الحكومة في إدارة الالتزامات المالية وخفض حجم الدين العام، وتشكل مصروفات خدمة الدين العام نسبة (10%) من إجمالي المصروفات الجارية المعتمدة في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م، وفي هذا الصدد تسعى الحكومة إلى تنفيذ عمليات السداد الاستباقية لالتزاماتها المالية؛ مما يسهم في خفض خدمة الدين العام والحد من مخاطره.

خدمة الدين العام	الميزانية المعتمدة 2025م	الميزانية المعتمدة 2026م	نسبة التغير
	915 مليون ريال عُماني	911 مليون ريال عُماني	(0.4%)

المصروفات الاستثمارية

بلغت المصروفات الاستثمارية المخصصة ضمن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م نحو (1,300) مليون ريال عُماني، منها نحو (900) مليون ريال عُماني للمصروفات الإنمائية للوزارات المدنية، و(400) مليون ريال عُماني لمصروفات مشاريع التحول الاقتصادي؛ وذلك لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج التي تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

المصروفات الإنمائية

تسعى الحكومة خلال السنة الأولى من خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة إلى استكمال تنفيذ المشاريع الإنمائية المستمرة من خطة التنمية الخمسية العاشرة، **إذ خصصت الميزانية العامة للدولة لعام 2026م نحو (900) مليون ريال عُماني**؛ للصرف السنوي على المشاريع الإنمائية التالية:

قطـــاع التعليـم

42 استكمال إنشاء
مدرسة حكومية جديدة.

22 استـلام
مدرسة حكومية جديدة.

استكمال تنفيذ مبنى كلية الحقوق بجامعة السلطان قابوس.

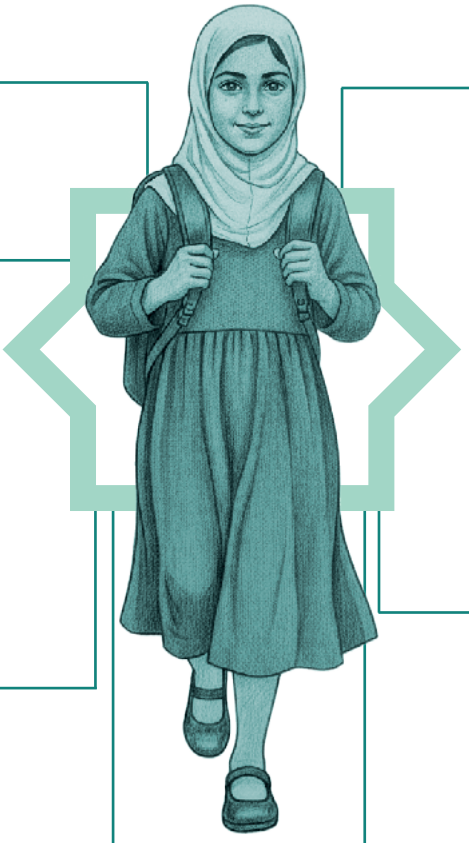

11,425
عدد الطلبة الجدد المستهدفين في برامج الابتعاث الداخلية والخارجية.

استكمال خطة تأهيل وتوسعة البنية الأساسية بأفرع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية (صور وعبري).

45 أكثر من
ألف جهاز تكييف في المدارس الحكومية، واستكمال برنامج إحلال الأثاث المدرسي.

150 استكمال خطة ابتعاث
طالبًا في برنامج (رواد عُمان) للابتعاث الخارجي.

قطـــاع الصحـــة

9 استكمال إنشاء

مؤسسات ومراكز صحية:

- مركز جعلان بني بوعلي الصحي.
- مركز الدريز الصحي.
- مركز أبو عبالي الصحي.
- مركز سور البلوش الصحي.
- مركز شهب أصعيب.
- مركز إبراء الصحي.
- مركز المضيبي الصحي.
- وحدة غسيل الكلى بمجمع بركاء الصحي.
- المخزن الإقليمي للأدوية بمحافظة مسندم

6 استكمال إنشاء

مستشفيات حكومية:

- مستشفى السلطان قابوس بصلالة
- مستشفى سمائل
- مستشفى النماء
- مستشفى مدحاء الجديد
- مستشفى خصب
- مستشفى الفلاح

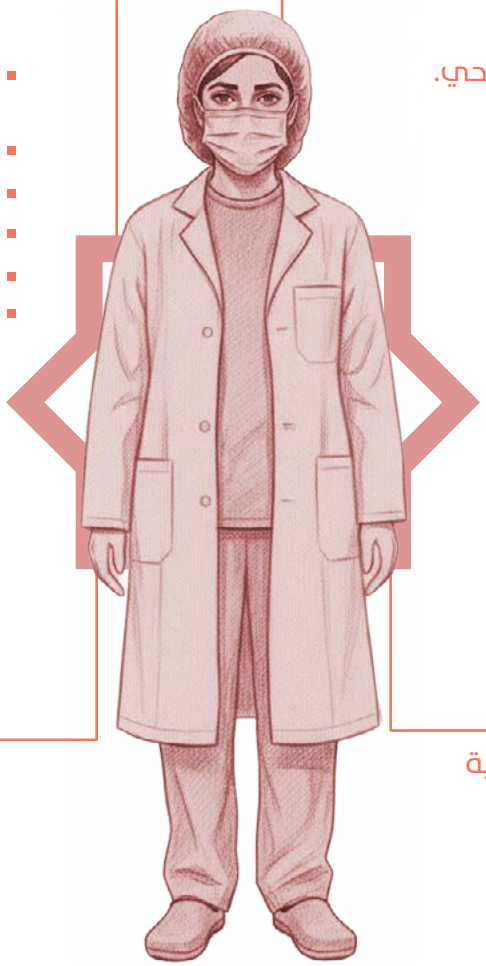

البدء في الخدمات الاستشارية في المركز الوطني لصحة المرأة والطفل.

استكمال أعمال توسعة مستشفى نزوى.

قطـــاع الثقافة والرياضــة والشبـــاب

استكمال تنفيذ ميادين الهجن بمختلف المحافظات.

تأهيل الأندية والمجمعات الرياضية.

استكمال تنفيذ الدراسات الاستشارية للمدينة الرياضية.

قطـــاع الطـــرق

استكمال تنفيذ ازدواجية طريق الأنصب الجفنين.

استكمال تنفيذ ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور (أدم-ثمريت).

استكمال تنفيذ طريق السلطان تركي بن سعيد (الشرقية السريع - الكامل والوافي إلى صور).

استكمال تنفيذ طريق هرويب – ميتن بمحافظة ظفار.

استكمال تنفيذ ازدواجية طريق ريسوت-المغسيل.

استكمال تنفيذ ازدواجية طريق فرق-حي التراث- نزوى.

توسعة شارع مسقط السريع.

قطاع الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

6 استكمال إنشاء

ســـدود:

- سد وادي الزهيمي بولاية لوى.
- سد وادي الخوض بولاية السيب.
- سد وادي الأنصب بولاية بوشر.
- سد وادي عدي بولاية العامرات.
- سد وادي سال بولاية جعلان بني بو علي.
- سد وادي المعنتية بولاية الرستاق.

4 استكمال تنفيذ

دراسات استشارية لعدد من السدود:

- سد وادي عاهن بولاية صحار.
- سد وادي مجلاص بولاية قريات.
- سد وادي طهوة بولاية الكامل والوافي.
- منظومة الحماية من مخاطر الفيضانات ببلدة الدريز بولاية عبري

أبرز مشاريع التحول الاقتصادي

من منطلق سعي الحكومة لتعزيز المشاريع ذات العائد الاقتصادي والتي تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ورفع مساهمة القطاع الصناعي في التنويع الاقتصادي، **فقد خصصت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م نحو (400) مليون ريال عُماني** لتنفيذ مشاريع التحول الاقتصادي.

وفيما يلي أبرز المشاريع المخطط لها:

قطاع النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

- إطلاق القمر الاصطناعي.
- استكمال تنفيذ طريق السلطان فيصل بن تركي (خصب -دبا- ليما).
- استكمال تنفيذ مشاريع التحول الرقمي الحكومي.

قطاع الإسكان والتخطيط العمراني

- استكمال تنفيذ مشاريع البنية الأساسية لمدينة السلطان هيثم.
- استكمال تنفيذ مشاريع مدينة الثريا.

قطاع الطاقة والمعادن

- دعم محطة معالجة الغاز في مسندم.

قطاع الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

- استلام ميناء دبا.
- استكمال أعمال إنشاء ميناء حاسك.
- استكمال تنفيذ ميناء مصيرة.
- إنشاء عدد من مواقع الإنزال السمكي في مختلف المحافظات.
- استكمال تنفيذ خطة برنامج المسوحات السمكية.

أبرز مشاريع التحول الاقتصادي

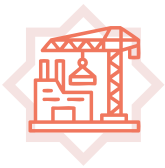

قطاع الصناعة

- البدء في إنشاء مدينة السويق الصناعية.
- البدء في إنشاء مدينة المضيبي الصناعية.
- استكمال خدمات توصيل المياه لمدينة ريسوت الصناعية.
- البدء في إنشاء مجمع مدائن للصناعات التحويلية بمدحاء.
- البدء في إنشاء مجمع مدائن للصناعات التحويلية بمحاس.
- البدء في إنشاء مجمع مدينة الرسيل الصناعية.
- استكمال تطوير البنية الأساسية لمدينة صحار الصناعية.

قطاع السياحة

- تنفيذ خطة برنامج الترويج السياحي لعام 2026م.
- استكمال الأعمال المتبقية لمشروع حديقة النباتات العُمانية.

قطاع الطيران المدني

- طرح مناقصة توسعة مبنى المسافرين في مطار صحار.
- استكمال خطة برنامج المشروع الإستراتيجي للمجال الجوي العُماني.
- استلام مبنى صيانة الطائرات ومرافق الشحن في مطار مسقط.
- استكمال الدراسات الاستشارية لمدرج الطوراف في مطار صلالة.

أبرز مشاريع التحول الاقتصادي

الثقافة والرياضة والشباب

- استكمال الأعمال الإنشائية لمجمع السيد طارق بن تيمور الثقافي.

قطاع العمل

- استكمال دعم مبادرات برامج تشغيل الباحثين عن عمل.

المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

- استكمال أعمال الرصيف التجاري في الدقم.
- استكمال ازداوجية الطريق الرئيسي في الدقم.
- تطوير المنطقة الاقتصادية بالروضة.
- استكمال إنشاء مجمع الصناعات السمكية في الدقم.
- تطوير المنطقة الاقتصادية المتكاملة في الظاهرة.

تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- دعم فوائد قروض بنك التنمية.
- تنفيذ مبادرة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- استكمال البرنامج الوطني لدعم الشركات الناشئة.

أبرز مشاريع التحول الاقتصادي

مشاريع التحول الرقمي

- المرحلة الثانية من مشروع البوابة الموحدة للخدمات الحكومية (gov.om).
- مبادرة "صفر زيارة" للخدمات الرقمية المتكاملة.
- مختبرات "منجم" لهندسة العمليات الحكومية.
- مبادرة تعزيز العلاقة مع المستفيد الرقمي.
- مبادرة المنصة الوطنية للمشاركة الإلكترونية.
- مبادرة الابتكار الرقمي الحكومي.
- مبادرة الترابط البيني والتكامل الإلكتروني بين أنظمة الموارد الحكومية.
- برنامج القيادة الرقمية الحكومية.
- مبادرة المنصات الرقمية الوطنية المشتركة، ومن بينها:
  - استكمال مشروع النظام المالي الحكومي الموحد "مالية".
  - بدء تنفيذ النظام البلدي الموحد لتوحيد الخدمات البلدية إلكترونيًا.
  - بدء تنفيذ منظومة "تكامل" لإدارة المشاريع والمشتريات والمناقصات الحكومية.
  - بدء تنفيذ منظومة الخدمات التعليمية والإدارية.
  - استكمال تطوير منظومة التعليم الإلكتروني والمستودع الرقمي.
  - تطوير منظومة المهارات المهنية ومنظومة الموارد البشرية والرواتب.
  - بدء تنفيذ المرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية.
  - بدء تنفيذ مشروع الزراعة الرقمية والتعداد الزراعي الإلكتروني.
  - استكمال المرحلة الثانية من مشروع المنصات المكانية والعمرانية للسانات العمرانية

مشاريع تنمية المحافظات

تواصل الحكومة جهودها في تعزيز اللامركزية وتحفيز المزايا التنافسية النسبية للمحافظات؛ **إذ تم تخصيص نحو (20) مليون ريال عُماني لكل محافظة خلال سنوات خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة؛** من أجل تنفيذ مشاريع برنامج تنمية المحافظات.

وتتمثل أبرز مشاريع تنمية المحافظات لعام 2026م:

مشاريع تطوير
الواجهات البحرية

تطوير وصيانة
الحدائق العامة

رصف الطرق الداخلية

مشاريع تطوير
الأحياء التجارية

وفيما يلي عرضًا موجزًا لأبرز مشاريع تنمية المحافظات لعام 2026م:

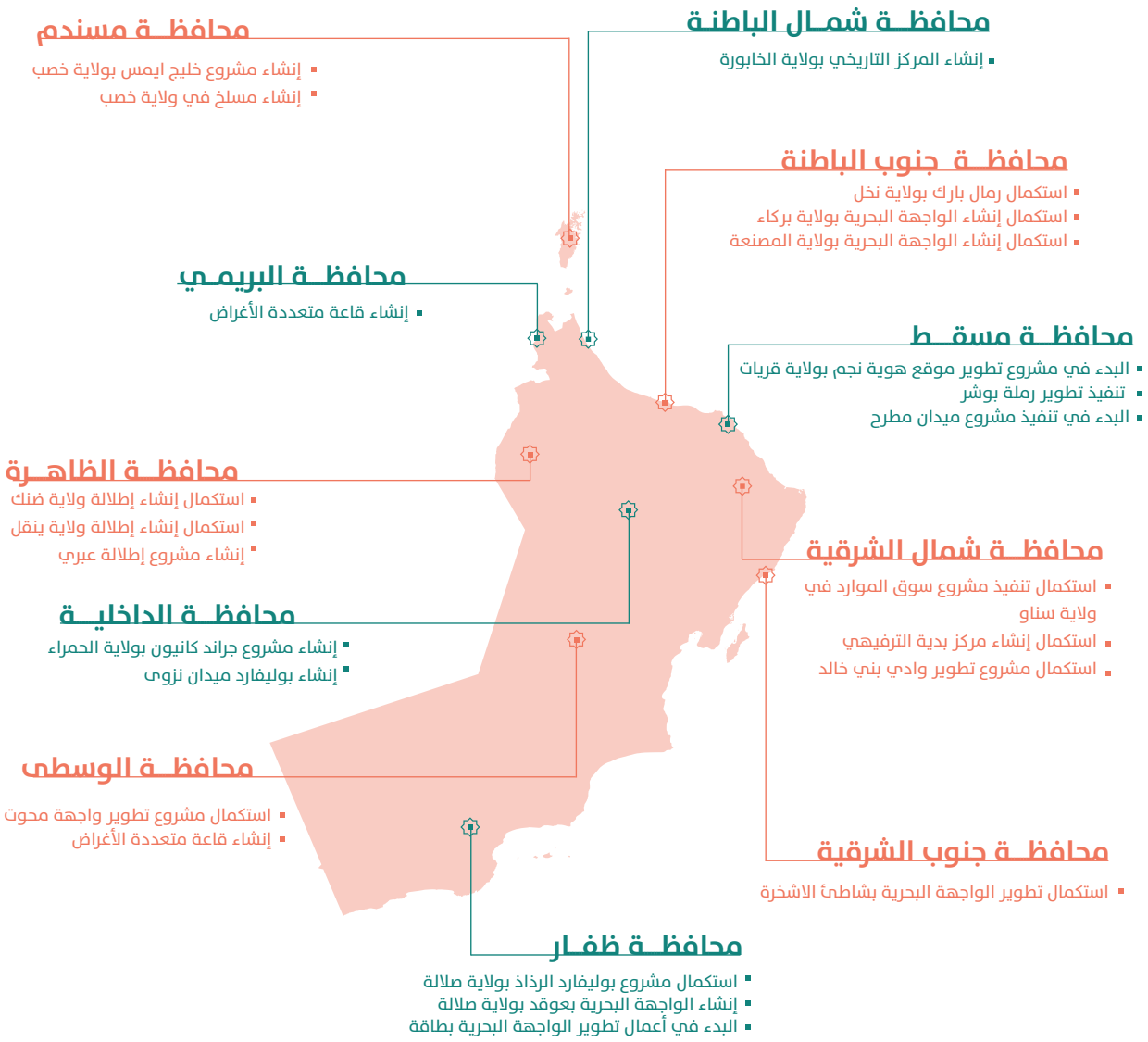

مبادرات تشغيل الباحثين عن عمل

تجسيدًا لحرص حكومة سلطنة عُمان على استيعاب تطلعات الباحثين عن عمل وإدراكها لحجم التحديات التي يواجهونها، خصصت الحكومة نحو (100) مليون ريال عُماني سنويًا لبرنامج التشغيل خلال سنوات خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م)، متضمنة نسبة (1.2%) من فواتير العقود والمشتريات المبرمة مع الوحدات الحكومية والشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني وعقود شركات النفط والغاز، بما يعكس التزامًا وطنيًا مشتركًا لتقليص عدد الباحثين عن عمل وتعزيز فرص الاستقرار الوظيفي.

3.المساهمات والنفقات الأخرى

قُدرت المساهمات والنفقات الأخرى في الميزانية المعتمدة لعام 2026م نحو (1,906) مليون ريال عُماني، وتشكل المساهمات والنفقات الأخرى نسبة (16%) من إجمالي الإنفاق العام **موزعةً على النحو التالي:**

614
مليون ريال عُماني
مخصص منظومة الحماية الاجتماعية

509
مليون ريال عُماني
دعم قطاع الكهرباء

170
مليون ريال عُماني
دعم قطاع المياه والصرف الصحي

300
مليون ريال عُماني
مخصص الديون

82
مليون ريال عُماني
دعم قطاع النقل

75
مليون ريال عُماني
دعم فوائد القروض الإسكانية

71
مليون ريال عُماني
دعم قطاع النفايات

35
مليون ريال عُماني
دعم المنتجات النفطية

35
مليون ريال عُماني
مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية

15
مليون ريال عُماني
دعم السلع الغذائية

الإنفاق على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية

اعتمدت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م نحو (5.2) مليار ريال عُماني للإنفاق على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية مرتفعةً بنسبة (4%) مقارنةً بالمعتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (5) مليار ريال عُماني، ويشكل الإنفاق على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية نسبة (44%) من إجمالي الإنفاق العام المعتمد في ميزانية عام 2026م موزعة على النحو التالي:

(44%) من إجمالي الإنفاق العام، موزعة على:

%40
التعليم

%26
الضمان والرعاية الاجتماعية

%25
الصحة

%9
الإسكان

الإجمالي: (5.2) مليار ريال عُماني

قطاع التعليم

يعد قطاع التعليم أحد أهم الركائز التي تسهم في بناء الإنسان وتمكينه، وانطلاقًا من أهمية دور أفراد المجتمع في تحقيق التطلعات الوطنية، أولت الحكومة اهتمامًا كبيرًا نحو توفير بيئة تعليمية محفزة، وتعزيز جودة الخدمات التعليمية، وتطوير البرامج والمناهج، **فقد خصصت الميزانية العامة للدولة لعام 2026م (الجارية والإنمائية) نحو (2,109) مليون ريال عُماني** لتغطية مصروفات قطاع التعليم المدرسي والعالي، **وتتمثل أبرز مشاريع قطاع التعليم خلال هذا العام فيما يلي:**

التعليم المدرسي:

- استلام (22) مدرسة حكومية جديدة.
- استكمال إنشاء (42) مدرسة حكومية جديدة.
- توسعة عدد من المدارس الحكومية لتغطية احتياج التعليم المدرسي، وتقليص عدد مدارس التعليم المسائي في مختلف المحافظات.
- إنشاء وتحسين المختبرات ومراكز مصادر التعليم.
- تنفيذ برنامج إحلال الأثاث المدرسي وشراء أجهزة تكييف للمدارس.
- تنفيذ برنامج الإنماء المهني للمعلمين.
- تنفيذ مبادرات الإرتقاء بجودة التعليم والتي تتمثل في:
  - تفعيل منصات تعليمية إلكترونية.
  - رقمنة المناهج التعليمية.
  - رفد الكادر التعليمي بالمدارس الحكومية بعدد (4000) معلم ومعلمة.
  - دعم المعهد التخصصي لتدريب المعلمين.

التعليم العـــالي:

- **إنشاء مبنى كلية** الحقوق وتأهيل القاعات والمختبرات بجامعة السلطان قابوس.
- **إعادة تأهيل عدد من مباني** فروع جامعات التقنية والعلوم التطبيقية بمختلف المحافظات.
- **تأهيل المختبرات التخصصية للبرامج** التربوية بكلية الرستاق بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية.
- **زيادة استيعاب عدد الطلبة بجامعات التقنية والعلوم التطبيقية** بنحو (500) طالب وطالبة للعام الدراسي 2025م/2026م.

قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية

يُعدّ قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية أحد القطاعات الاجتماعية، إذ يجسّد التزام الحكومة في الارتقاء بجودة الحياة، وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية لكافة الفئات. وفي هذا الإطار **خصصت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م (الجارية والإنمائية) نحو (1,372) مليون ريال عُماني لقطاع الضمان والرعاية الاجتماعية، وتتمثل أبرز مخصصات القطاع فيما يلي:**

التنمية الاجتماعية:

- تخصيص نحو (57) مليون ريال عُماني للمنح والمساعدات لأسر الضمان الاجتماعي.
- تخصيص نحو (430) ألف ريال عُماني للدعم السنوي لجمعيات المرأة العُمانية بمختلف المحافظات.
- تخصيص نحو (126) ألف ريال عُماني لتطوير وتجويد خدمات التأهيل في مراكز الوفاء ومراكز وحدات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- يبلغ عدد الحالات المستفيدة من خدمات الرعاية والتأهيل الاجتماعي (9,359) حالة في مختلف المحافظات.

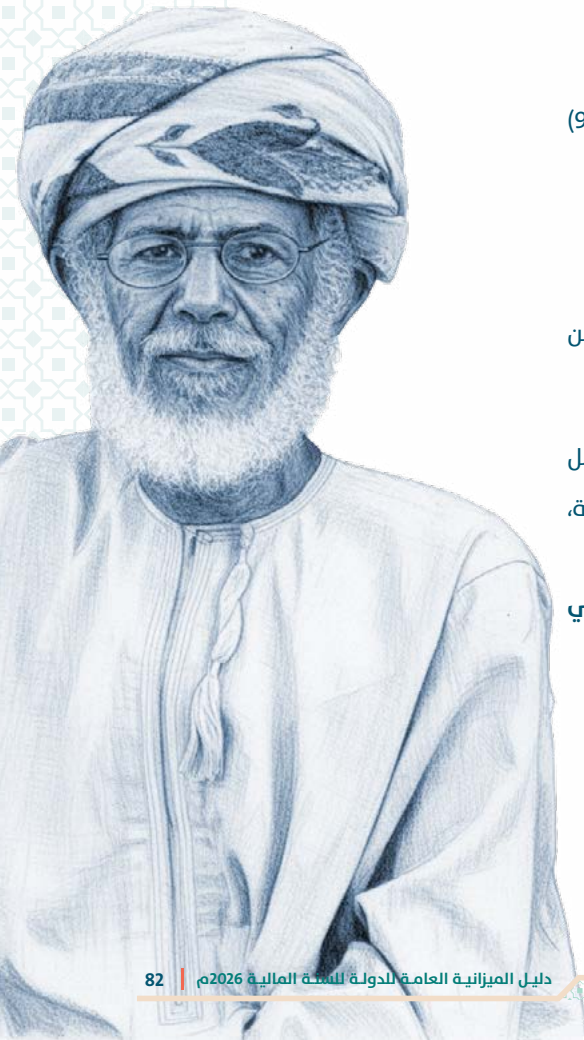

منافع الحماية الاجتماعية:

- تخصيص نحو (338) مليون ريال عُماني للمساهمة في برامج التأمين الاجتماعي على (كبار السن، والعجز، والوفاة).
- تخصيص نحو (614) مليون ريال عُماني لمنافع الحماية الاجتماعية، وتشمل (منفعة كبار السن، ومنفعة الطفولة، ومنفعة الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنفعة الأرامل والأيتام، ومنفعة دخل الأسرة).

يبلغ إجمالي المستفيدين من منافع الحماية الاجتماعية المتوقعين في عام 2026م نحو (1,627,365) مستفيد، موزعين على النحو الآتي:

المنفعة	عدد المستفيدين
منفعة كبار السن	182,134
منفعة الطفولة	1,306,113
منفعة الأشخاص ذوي الإعاقة	55,328
منفعة الأرامل والأيتام	19,065
منفعة دخل الأسرة	64,725

قطـاع الصحــة

يعد قطاع الصحة أحد القطاعات التي تركز عليها الميزانية العامة للدولة إذ **خصصت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م (الجارية والإنمائية) نحو (1,318) مليون ريال عُماني لقطاع الصحة،** وتُوجَّه هذه المخصصات لدعم البنية الأساسية للمؤسسات الصحية، وتطوير المستشفيات والمراكز الصحية، إضافة إلى تعزيز قدرات الكوادر الصحية الوطنية، وتوسيع مشاريع الصحة الوقائية، وتبني التقنيات الطبية الحديثة؛ بهدف ضمان توفير خدمات صحية شاملة لجميع المواطنين، والارتقاء بكفاءة منظومة الرعاية الصحية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية عُمان 2040، **وتتمثل أبرز مستهدفات قطاع الصحة في ميزانية 2026 فيما يلي:**

- رفد المؤسسات الصحية بالكوادر المؤهلة من خلال تعيين عدد (3,706) موظف.
- استكمال إنشاء (6) مستشفيات حكومية
  - مستشفى السلطان قابوس بصلالة
  - مستشفى سمائل
  - مستشفى النماء
  - مستشفى مدحاء الجديد
  - مستشفى خصب
  - مستشفى الفلاح
- استكمال أعمال توسعة مستشفى نزوى.
- استكمال إنشاء عدد (9) مؤسسات ومراكز صحية حكومية
  - مركز جعلان بني بوعلي الصحي
  - مركز الدريز الصحي
  - مركز شهب أصعيب
  - مركز أبو عبالي الصحي
  - مركز سور البلوش الصحي
  - مركز إبراء الصحي
  - مركز المضيبي الصحي
  - وحدة غسيل الكلى بمجمع بركاء الصحي
  - إنشاء المخزن الإقليمي للأدوية بمحافظة مسندم
- البدء في الخدمات الاستشارية للمركز الوطني لصحة المرأة.

قطاع الإسكان

يمثل قطاع الإسكان ركيزة أساسية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وفي إطار حرص الحكومة على توفير خيارات سكنية مناسبة، ودعم برامج الإسكان الاجتماعي، وتطوير البنية الأساسية للمخططات السكنية والعمرانية بما يلبي احتياجات الأسر العُمانية المتزايدة، **خصصت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م (الجارية والإنمائية) نحو (464) مليون ريال عُماني لقطاع الإسكان، وتتمثل أبرز مخصصات قطاع الإسكان فيما يلي:**

- تبلغ تكلفة المشاريع المستمرة لقطاع الإسكان والمتوقع استكمالها خلال خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة نحو (227) مليون ريال عُماني.
- استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مدينة السلطان هيثم.
- بدء تنفيذ أعمال البنية التحتية لمدينة الثريا.
- تعزيز المحفظة الإقراضية لبنك الإسكان العُماني وبرنامج إسكان، وتقليص مدة الانتظار للحصول على القرض؛ إذ تبلغ مدة الانتظار الحالية 6 أشهر.

ثالثًا: العجز والتمويل

بناءً على تقديرات الميزانية المعتمدة لعام 2026م؛ فإنه من المقدر أن يبلغ العجز نحو (530) مليون ريال عُماني، منخفضًا بنسبة (14.5%) عما هو معتمد في ميزانية عام 2025م بنحو (620) مليون ريال عُماني، مشكلًا (4.6%) من إجمالي الإيرادات و(1.3%) من الناتج المحلي الإجمالي.

العجز	الميزانية المعتمدة 2025م	الميزانية المعتمدة 2026م	نسبة التغير
	(620) مليون ريال عُماني	(530) مليون ريال عُماني	(14.5%)

خطة الاقتراض الحكومية لعام 2026م

أعدت وزارة المالية خطة الاقتراض الحكومية السنوية لعام 2026م بناءً على تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2026م، وقد تضمنت الخطة موقف الدين العام والاحتياجات التمويلية وخطة التمويل لعام 2026م.

محددات خطة الاقتراض الحكومية لعام 2026م:

- **تلبية احتياجات الحكومة التمويلية** بتكلفة مناسبة، وضمن مستوى مقبول من المخاطر.
- **تحسين كفاءة سوق الدين المحلي** من خلال تعميق السوق المحلي للأوراق المالية بإصدارات إضافية تبني أسعار الفائدة المرجعية للقطاع الخاص.
- **تقليل حدة مخاطر محفظة الدين العام** من خلال إدارة الديون بشكل استباقي وتخفيض تكاليف التمويل.
- **تنويع مصادر التمويل المتاحة للحكومة** من خلال توسيع قاعدة المستثمرين.

ووفقًا لخطة الاقتراض السنوية من المخطط تمويل العجز المقدر على النحو التالي:

- **130 مليون ريال عُماني:** صافي الاقتراض المحلي والخارجي.
- **400 مليون ريال عُماني:** السحب من الاحتياطيات.

يوضح الجدول أدناه الاحتياجات التمويلية لتغطية العجز السنوي وسداد أقساط القروض المستحقة.

مليون ريال عُماني

الميزانية المعتمدة 2025م	البيان	الميزانية المعتمدة 2026م
620	العجـــز السنـــوي	530
1,834	أقساط الديون المستحقة السداد	1,762
2,454	إجمالي الاحتياجات التمويلية	2,292
750	الاقتراض المحلي	902
1,304	الاقتراض الخارجي	990
400	السحـــب من الاحتيـــاطيات	400
2,454	الإجمـالـــي	2,292

ووفقًا لخطة الاقتراض المعتمدة لعام 2026م؛ فإنه من المخطط طرح إصدارات من سندات التنمية والصكوك الحكومية تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (850) مليون ريال عُماني، موزعة على النحو التالي:

مليون ريال عُماني

1 الربـع الأول

150

سندات التنمية الحكومية

125

الصكوك المحلية السيادية

2 الربـع الثاني

150

سندات التنمية الحكومية

3 الربـع الثالث

150

سندات التنمية الحكومية

125

الصكوك المحلية السيادية

4 الربـع الرابع

150

سندات التنمية الحكومية

وستواصل الحكومة تعزيز جهود إدارة الالتزامات المالية عبر دراسة وتنفيذ فرص السداد المبكر وإعادة تمويل القروض والأدوات المالية القائمة بقروض ذات كلفة أقل وآجال استحقاق أطول، بما يسهم في تحسين هيكل الدين وتعزيز استدامته على المدى المتوسط والبعيد.

ملاحظة/ قد يطرأ تغيير على الخطة وفقًا للاحتياجات التمويلية الفعلية وظروف السوق.

الإنفاق الاستثماري من خارج إطار ميزانية عام 2026م

جهاز الاستثمار العُماني والشركات التابعة له

تم تقدير حجم الإنفاق الاستثماري الممول من جهاز الاستثمار العُماني والشركات التابعة له لعام 2026م بنحو (1.7) مليار ريال عُماني.

الإنفاق الاستثماري لشركة تنمية طاقة عُمان

تم تقدير مساهمة شركة تنمية طاقة عُمان في المشاريع الاستثمارية لإنتاج النفط والغاز بنحو (1.5) مليار ريال عُماني.

الإنفاق الاستثماري من خارج ميزانية عام 2026م:

برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

هـو برنامـج تعمـل وزارة الماليـة مـن خلاله على توسـيع دور القطاع الخاص للاسـتثمار والابتكار في مشـاريع البنى الأساسية والخدمات العامة؛ ورفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية والمرافق العامة.

يلخص الشكل التالي أبرز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص طور التنفيذ والمخطط استكمال تنفيذها خلال عام 2026م:

قطـاع التعليـم

- مشروع إدارة وتشغيل وتعزيز حافلات المدارس الحكومية.

قطـاع الصحـــة

- مشروع مركز التعافي بصحار.
- مشروع إدارة وتشغيل وتطوير الخدمات التشخيصية.
- مشروع توريد سلاسل الإمداد الطبية.
- مشروع منشأة مصنع النظائر المشعة والصيدلية النووية.

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

- مشروع منصة عُمان للأعمال.
- مشروع النظام الوطني الموحد للمعلومات الصحية.

المبانـي الحكوميـة

- مشروع إنشاء مبنى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (بوابة عُمان للأعمال).

قطاع المشاريـع الأخـرى

- مشروع إدارة وتطوير المحاجر البيطرية.

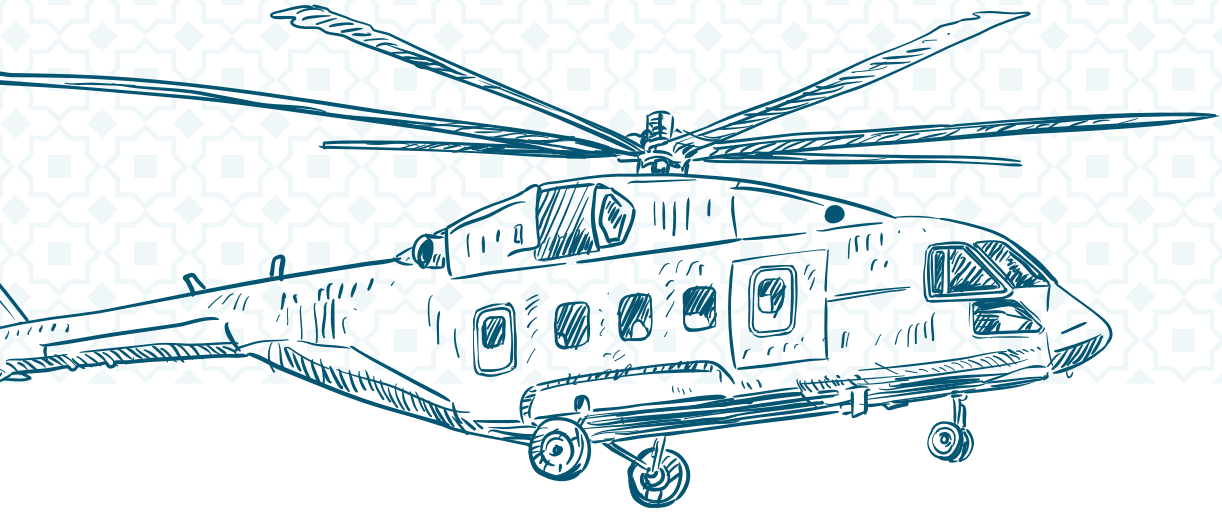

برنامج الشراكة من أجل التنمية (الأوفست)

يهدف برنامج الشراكة من أجل التنمية (الأوفست) إلى نقل التقنية الحديثة من الشركات الملتزمة ببرنامج الشراكة من أجل التنمية، بجانب بناء القدرات والكفاءات الوطنية في كافة القطاعات، وذلك من خلال نقل المعرفة وأفضل الممارسات من خلال علاقات الشراكة التي تربط وزارة المالية بالمؤسسات والشركات الرائدة حول العالم.

وفي هذا الصدد تحققت عدد من الإنجازات في عام 2025م وهي كالتالي:

1. توقيع عدد (6) اتفاقيات إطارية و(8) اتفاقيات تكميلية لبرنامج الشراكة من أجل التنمية مع عدد من الشركات العالمية الرائدة.

2. **توقيع عدد (6) اتفاقيات لمشاريع جديدة مع شركات عالمية رائدة، تضمنت:**

- مشروع إنشاء مركز التميز السيبراني المتقدم بالكلية العسكرية التقنية.
- مشروع إنشاء ورشة تخصصية لصيانة شفرات مراوح الطائرات العمودية وتحديثات المكتبة الفنية.
- مشروع تأسيس ورشة صيانة وتطوير المعدات العسكرية.
- مشروع تدريب عدد (5000) متدرب من الطلاب والخريجين والموظفين في مجال تكنولوجيا المعلومات والثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى توفير (200) فرصة تدريب تخصصي.
- مشروع توفير أجهزة تخصصية لشرطة عُمان السلطانية.
- مشروع إنشاء مختبر فحص أجهزة الأمن السيبراني.

3 **الانتهاء من تنفيذ المشاريع التالية:**

- مركز الإمتياز للتدريب والتطبيقات الهندسية بالكلية العسكرية التقنية.
- مشروع المركز العُماني لمراقبة الأرض.
- أكاديمية الأمن الإلكتروني المتقدم.
- مشروع المختبر المركزي للنخيل.
- استكمال إنشاء ورشة تخصصية لصيانة شفرات مراوح الطائرات العمودية وتحديثات المكتبة الفنية.

ويجري حاليًا استكمال إجراءات توقيع عددًا من الاتفاقيات الإطارية والتكميلية مع الشركات الملتزمة ببرنامج الشراكة من أجل التنمية؛ لتنفيذ مجموعة أخرى من المشاريع.

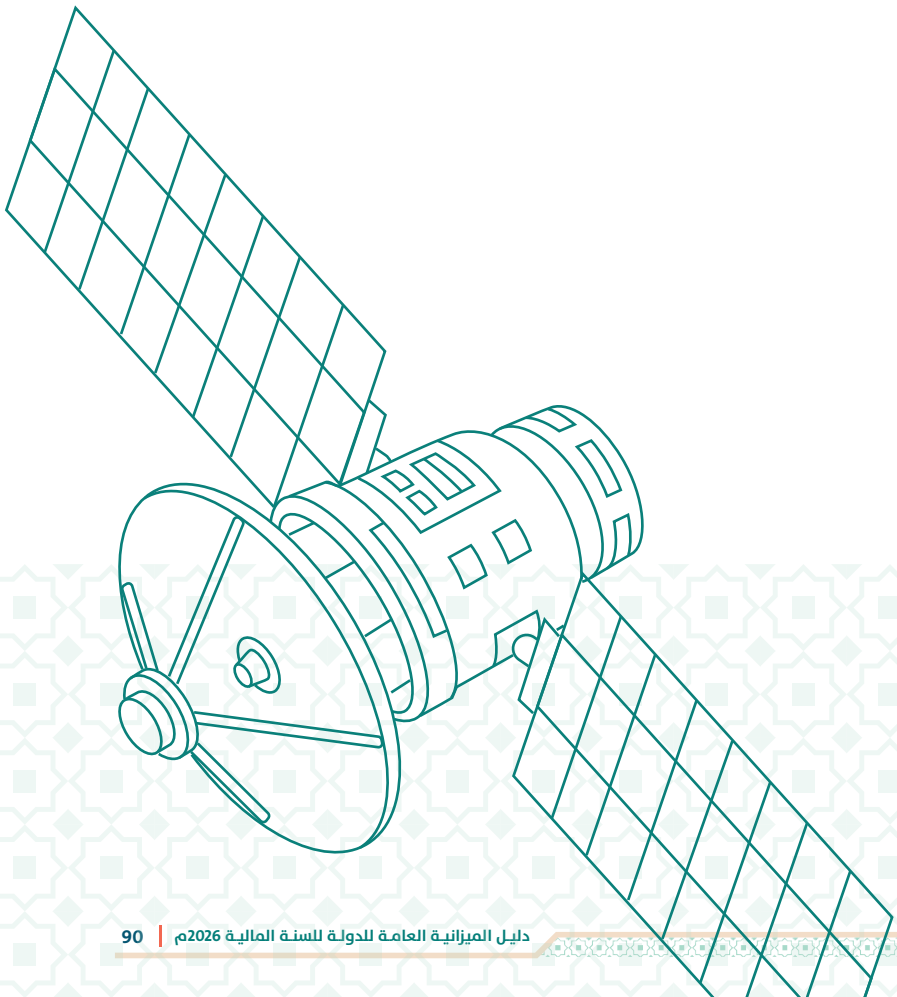

المرسوم السلطاني رقم 2025/37
بإصدار القانون المالي

جاء إصدار القانون المالي الجديد مواكبًا للتعديلات التشريعية ومنسجمًا مع التطلعات والرؤى الوطنية.

أبرز الأحكام التي تضمنها القانون المالي الجديد:

- أهمية الحصول على موافقة وزارة المالية قبل قيام الجهات المعنية باتخاذ إجراءات استصدار أي قانون أو مرسوم سلطاني أو لوائح أو قرارات وزارية تترتب عليها أعباء مالية.
- توسيع نطاق التفويض في الاختصاصات والصلاحيات المالية التي يباشرها رئيس الوحدة وغيرهم من المفوضين بالإنفاق العام؛ لتسهيل وتسريع الإجراءات.
- منح القانون وزير المالية الصلاحيات في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للمحافظة على الأموال المملوكة للدولة وإصدار القواعد المنظمة لها.
- عدم فرض الجهات الحكومية الرسوم أو الضرائب أو التعديل عليها أو إلغاؤها إلا بعد موافقة وزارة المالية أو مجلس الوزراء - حسب الحالات التي حددها القانون -.
- وجه القانون بإعداد تصنيف محدث لبنود الميزانية العامة للدولة (دليل الحسابات الحكومية) شاملة لكافة الإيرادات والمصروفات؛ بما يحقق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بكفاءة وفاعلية.
- حدد القانون الحالات التي تعتبر ضمن المخالفات المالية، كما حدد الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الشأن.
- تضّمن القانون أحكام التقادم للحقوق المالية للأشخاص الطبيعية والاعتبارية.

المرسوم السلطاني رقم (2025/77) بإصدار قانون تحصيل مستحقات الدولة

ويعد القانون إجراء استثنائيًا يطبق في حالات محددة، إذ يرسخ قواعد واضحة ومنظمة لآليات تحصيل المستحقات النقدية كالضرائب والرسوم والأتاوى وأثمان المبيعات وقيمة الإيجارات وغيرها بإجراءات ميسرة؛ بما يحقق التوازن بين ضمان استرداد مستحقات الدولة ومراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

ويسعى القانون من خلال هذه الإجراءات إلى:

- تعزيز كفاءة منظومة التحصيل.
- ضمان حقوق الدولة المالية.

جاء القانون لـ:

- تنظيم الأحكام التفصيلية الخاصة بتوقيع الحجز التحفظي.
- إسناد النظر في منازعات التنفيذ الإداري إلى قاضي التنفيذ بالمحكمة المختصة.
- تحقيق التنسيق والتكامل بين نظامي التنفيذ الإداري والتنفيذ القضائي.

منح القانون وكلاء الوزارات أو من في حكمهم صلاحية القيام بإجراءات التنفيذ الإداري أو الحجز التحفظي، وفقًا للضوابط التي ستحددها اللائحة التنفيذية الصادرة عن وزارة المالية.

الخاتمة

تعكس النتائج المتحققة خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م) ما أحرزته الدولة من تقدم ملموس على المستويات الاجتماعية والمالية والاقتصادية والنقدية، بما يؤكد فاعلية السياسات والبرامج المتبعة، وحسن توظيف الموارد المتاحة، وتعزيز الاستقرار المالي، وتحسين مستويات الإنفاق الاجتماعي، ودعم مسارات النمو الاقتصادي المستدام.

وتُعد هذه النتائج الإيجابية دافعًا قويًا لمواصلة العمل والبناء عليها، مع تنامي الآمال والتطلعات بأن تشهد خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030م) مزيدًا من الإنجازات النوعية، بما يسهم في تعزيز التنمية الشاملة، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وتلبية تطلعات المجتمع خلال المرحلة القادمة.

2026
الميزانية
العامة للدولة